الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الجمعة-السبت- الأحد

14-13-12 **شوال** 1435 –10-9-8 **أغسطس** 2014

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	7
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	10

التقى الأمير فيصل بن خالد وشكره على جهوده في دعم أنشطة الجمعية

رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان يفتتح فرع عسير

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 12 شوال 1435هـ - 8 أغسطس 2014م
http://www.alriyadh.com/958970

أبها- أحمد الشيبان - عبدالله مريع

دشن رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الانسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني صباح (الاربعاء) فرع الجمعية بمنطقة عسير وبحضور المشرف على فرع الجمعية الدكتور علي الشعبي واعضاء الجمعية، واعقب ذلك مؤتمر مفتوح بقصر ابها، شرفه وكيل امارة عسير سليمان الجريش ووكيل الامارة المساعد محمد بن محمد عيسى، وعدد من الاعيان والمسؤولين ورجال الاعلام، استهله الدكتور القحطاني بالشكر والعرفان لصاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن خالد أمير منطقة عسير لدعمه الكبير لأنشطة الجمعية، ثم اتاح المجال للاسئلة

وبدأ الاعلامي مرعي عسيري بكلمة الاعلاميين ثم تداخل الاعلامي فهد الرياعي والاعلامي سلمان عسكر والاعلامي سعيد ال ميلس والاعلامي احمد شيبان وكانت الاسئلة متنوعة وشاملة واجاب القحطاني على جميع الاستفسارات، موضحا دور الجمعية فيما يتعلق بحقوق المواطن من الصحة والطرق والمياه وغيرها، ثم توالت المداخلات من الحضور.

وبعد ذلك تناول الجميع وجبة الغداء المعد بهذه المناسبة

وكان للدكتور القحطاني رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمناسبة افتتاح فرع للجمعية بمنطقة عسير ولقائه بسمو أمير المنطقة تصريح،أبدى شكره لسمو الأمير فيصل على جهوده في دعم وأنشطة الجمعية، وذكر أن اللقاء بسموه تطرق لبعض الموضوعات الحقوقية في منطقة عسير

ثم قال:"يطيب لي التحدث إليكم بهذه المناسبة الطيبة وهي اكتمال العمل في الفرع السابع للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان والذي تم افتتاحه الأربعاء العاشر من شوال للعام 1435ه بمنطقة عسير بهدف تسهيل التواصل مع المواطنين والمقيمين والجهات الحكومية ذات العلاقة من أجل متابعة تنفيذ ما ورد في النظام الأساس للحكم والأنظمة الداخلية ذات العلاقة بحماية وتعزيز حقوق الإنسان.

ومن المعلوم أن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان قد بدأت مباشرة نشاطها بصدور الموافقة السامية بإنشائها رقم 2/24 وتاريخ 1/18 / 1425ه، تلك الموافقة التي حظيت بأهمية بالغة في مجال حقوق الإنسان على الصعيد الدولي والمحلي، وقد حرصت الجمعية على حماية حقوق الإنسان والدفاع عنها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية والنظام الأساسي للحكم والأنظمة المرعية والاتفاقيات والمواثيق الدولية التي انضمت لها المملكة، بهدف دعم مبادئ العدالة ومساعدة الأجهزة الحكومية في الوفاء بالتزاماتها تجاه المواطنين والمقيمين.

وقد وضعت الجمعية خطة لانتشارها في مختلف مناطق المملكة بحيث لم تكتف بمقرها الرئيسي في العاصمة الرياض بل سعت لأن يكون لها فرع في كل منطقة لتسهيل قيامها بدورها الرقابي لحماية حقوق الإنسان والحد من انتهاكها، مع التركيز على نشر ثقافة حقوق الإنسان من خلال الندوات والمحاضرات وورش العمل، فافتتحت الفرع الأول في جدة، ثم فرع جازان، ثم فرع المنطقة الشرقية بالدمام، ثم فرع منطقة الجوف وتلاه مكتب العاصمة المقدسة ثم تم افتتاح فرع المدينة المنورة، وها نحن اليوم نفتتح الفرع السابع في منطقة عسير والذي يحظى بدعم ومباركة من صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن خالد آل سعود أمير منطقة عسير، وستستمر الجمعية في السعي لأن يكون لها فرع في كل منطقة إدارية من مناطق المملكة الثلاث عشرة.

وقد بلغ عدد القضايا الواردة للجمعية منذ التأسيس وحتى تاريخه أكثر من (40.000 قضية) ما بين قضايا مكتوبة واستشارات هاتفية شرعية ونظامية وقد صنفت هذه القضايا على النحو التالي:-
إدارية: 11333 قضية.
سجناء: 6631 قضية.
عمالية: 4096 قضية.
عنف اسري: 2813 قضية.
أحوال شخصية: 2846 قضية.
أحوال مدنية: 2929 قضية.
العنف ضد الطفل: 440 قضية.
قضائية: 1572 قضية.
أخرى: 4805 قضية.
كما قامت الجمعية بتنفيذ العديد من الزيارات الميدانية واستقبال الوفود الزائرة شملت السجون والمديريات ومراكز التأهيل ودور الرعاية ومراكز الشرط والمستشفيات والمدارس وغيرها من الجهات، كما أقامت العديد من المحاضرات التثقيفية والندوات وورش العمل، وأصدرت الجمعية (3) تقارير عن أحوال حقوق الإنسان في المملكة، بخلاف ما تصدره من تقارير إحصائية سنوية تشتمل على أعداد القضايا الواردة للجمعية وتصنيفاتها وكذلك توثيق أنشطتها، كما تصدر الجمعية العديد من المطبوعات والكتيبات والمطويات التي لها علاقة بالجانب الحقوقي مثل نشرة حقوق التي تصدر شهرياً عن الجمعية، وسلسلة حقوق ك (حقوق المتهم، حقوق السجناء والسجينات، حقوق المعاق، حقوق المرضى، حقوق الطفل) بالإضافة إلى بعض المطويات ك(تشغيل الأحداث، والعنف ضد الأطفال، والأخطاء الطبية وحقوق المرضى، وحقوق المرأة العاملة) وقد بلغت هذه الإصدارات قرابة (30) إصدارا.وفي هذا السياق أكد المشرف على فرع الجمعية بالمنطقة الدكتور علي الشعبي على أن افتتاح فرع للجمعية بمنطقة عسير يأتي ضمن خطة الجمعية في افتتاح فروع للجمعية في مناطق المملكة وأن فرع الجمعية بدأ فعلياً باستقبال الشكاوى والمراجعين وتقديم خدماته للمنطقة والمناطق القريبة منها بالتعاون في ذلك مع إمارة المنطقة والجهات والإدارات الحكومية الأخرى بما يحقق رؤية الجمعية في حماية حقوق الإنسان وسيركز على نشر الثقافة الحقوقية على مستوى المنطقة.

إدخال مواد لحقوق الإنسان في مناهج التعليم العالي

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 12 شوال 1435هـ - 8 أغسطس 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/mobile/20140808/Con20140808716538.htm

عبد العزيز العسيري (أبها)
أبلغ «عكاظ» رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني أن الجمعية سعت لإدخال مادة في حقوق الإنسان في مناهج التعليم العالي ورفع بذلك إلى الجهات العليا.
وأضاف في كلمة له بمناسبة افتتاح فرع الجمعية بعسير أن بعض الجامعات بدأت في إدخال تلك المواد ضمن مناهجها كجامعة الملك عبدالعزيز وجامعة الملك سعود وجامعة الجوف. وأردف بقوله: ما نسعى إليه هو إدخال مفاهيم حقوق الإنسان في مناهج التعليم العام لما لها من أهمية في توعية النشء حتى يعرفوا حقوقهم وواجباتهم ويخدموا وطنهم، لافتا إلى أن هناك اجتماعا عقد مع وزارة الترب0ية والتعليم في هذا الصدد.

حقوق الإنسان بمكة تربط تعثر مشاريع الصرف بالفساد

المصدر: جريدة أخبار 24 السبت 13 شوال 1435هـ - 9 أغسطس 2014م
اضغط هنا

دعت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمكة المكرمة على لسان عضوها الدكتور محمد السهلي عبر صحيفة «مكة»، هيئة مكافحة الفساد «نزاهة»، لفتح ملف تحقيق مع شركة المياه الوطنية بشأن مشاريع الصرف الصحي المتعثرة في أرجاء منطقة مكة المكرمة كافة، وحمل السهلي الشركة مسؤولية طفوحات المجاري في مدن ومحافظات المنطقة، وفي مقدمتها العاصمة المقدسة لأهميتها وموقعها الديني والجغرافي.

واعتبر عضو جمعية حقوق الإنسان الدكتور محمد السهلي أن ما يحدث من طفوحات مجاري مركز الإيواء على الطريق السريع، حلقة واحدة من سلسلة فساد منتشر في مشاريع الصرف الصحي التي ما زال أهالي وسكان منطقة مكة المكرمة يعانون مساوئها على الرغم من رفعها للمسؤولين ولكن دون جدوى.

وأضاف السهلي، أن الدولة أعزها الله لم تألُ جهدا في سبيل راحة مواطنيها وخصصت آلاف الملايين لإنشاء مشاريع للصرف، غير أن الملاحظ والواقع، هو تعثر كثير من المشاريع، وهناك مشاريع رسيت على مقاولين لا تمتلك مؤسساتهم أدنى مقومات العمل في مثل تلك المهام، مشيرا إلى اشتراك أكثر من مؤسسة في أعمال مشروع واحد للصرف لا يتجاوز بضعة أمتار، ومع ذلك لم ينته العمل به في الوقت المناسب.

وشدد السهلي على أهمية تدخل هيئة مكافحة الفساد وفتح هذا الملف وعدم إغلاقه إلا بعد الانتهاء من تعرية المتسببين فيما وصفه بالتلاعب وسلب أبناء الوطن حقا من حقوقهم، محذرا في الوقت نفسه من تسبب مخلفات طفح المجاري في إصابة الموقوفين داخل عنابر مركز الإيواء من أبناء الجاليات بأمراض نتيجة روائح المخلفات، والطفح الذي أصبح مرتعا للحشرات الناقلة للأمراض في بيئة غير صحية.

وجاءت مطالبة السهلي لهيئة مكافحة الفساد بالتدخل، متزامنة مع مطالبات مواطنين بإنهاء مشكلة وجود مخلفات مياه الصرف لمركز الإيواء على طريق جدة ـ مكة السريع وما شكلته من بؤرة للقاذورات والأوساخ، وانبعاث للروائح الكريهة، وهو ما يخشى معه التسبب بنقل الأمراض وانتشارها في حال إهمال معالجة الوضع وإزالة المخلفات، معتبرين ذلك مصدر إزعاج وقلق نفسي وتهديد لصحة مستخدمي الطريق السريع من معتمرين وزوار لبيت الله الحرام.

ورغم جهود «مكة» في محاولة التواصل مع الجهات الأمنية التي تتقاسم مسؤولية إدارة ومتابعة مبنى مركز الإيواء، قالت مصادر لـ«مكة» إن مركز الإيواء يقع ضمن نطاق المهام الأمنية لإدارات السجون، والجوازات، والشرطة، وإن ما يتعلق بمقره البنائي من ملاحظات وخلافها من مسؤولية وزارة المالية ممثلة بفرعها في المنطقة كونها الجهة المعنية بمعالجة تلك الظواهر السالبة التي تطرأ على مباني الجهات الحكومية.

وعند محاولة «مكة» التواصل مع نائب مدير فرع الوزارة، اعتذر متحججا باجتماعاته المتتالية مع منسوبي الفرع، تزامنا مع قضاء المدير العام للفرع إجازته السنوية على حد قوله.

طباعة البحوث المدعومة للأعوام السابقة

كرسي الجريسي لحقوق الإنسان بجامعة الإمام يناقش المشروعات البحثية

المصدر: جريدة الرياض الاحد 13 شوال 1435هـ - 10 أغسطس 2014م
http://www.alriyadh.com/959495

الرياض:
عقدت الهيئة الاستشارية بكرسي الشيخ عبدالرحمن الجريسي لدراسات حقوق الإنسان بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية مؤخرا اجتماعها العشرين برئاسة أستاذ الكرسي الدكتور أحمد بن عبدالعزيز الرومي، وقد ناقشت الهيئة في اجتماعها عدداً من القضايا المتصلة بالخطة التشغيلية للكرسي للعام الحالي 1435ه والتي تتضمن عدداً من الأنشطة والبرامج التي يسعى من خلالها إلى تحقيق أهداف الكرسي.
وأهم الموضوعات التي تمت مناقشتها هي: المشاريع البحثية وتتمثل في مشروع (القيم الإنسانية والحضارية في حقوق الإنسان في الإسلام) ومشروع (حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع السعودي)، ومشروع (خارطة بحثية مقترحة للبحوث في مجال حقوق الإنسان)، بالإضافة إلى ترجمة بحث بعنوان (حق الإنسان في الحياة)، والموافقة على دعم ثلاث رسائل علمية في مجال حقوق الإنسان.
كما تناول الاجتماع مناقشة ما تم بشأن طباعة البحوث المدعومة للأعوام السابقة وهي بحث (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان دراسة وتقويما)، وبحث (مصادر حقوق الإنسان في النظام الإسلامي والنظام الوضعي دراسة مقارنة)، وبحث (من قضايا حقوق الإنسان رؤية إسلامية)، وبحث (دراسة تحليلية لتقارير منظمة مراقبة حقوق الإنسان عن المملكة العربية السعودية من عام 2003 إلى 2007م)، وبحث (حقوق اليتم في الإسلام)، وبحث (ضمانات حقوق الإنسان في الشريعة الإسلامية).
وتدارست الهيئة في اجتماعها مشاركات الكرسي في اللقاء الدوري لكراسي البحث الذي عقد بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية يوم الأربعاء 1435/7/8ه، بالإضافة إلى لقاء كراسي البحث على مستوى الجامعات في المملكة العربية السعودية الذي استضافته جامعة الملك سعود يومي الاثنين والثلاثاء 13-1435/7/14ه.
وتتألف الهيئة الاستشارية للكرسي من أ. د أحمد بن سير مباركي عضو هيئة كبار العلماء، وأ. د. سليمان بن عبدالرحمن الحقيل عضو هيئة التدريس بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وأ. د. عبدالرحمن بن حمود العناد عضو مجلس الشورى(سابقاً) وعضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وعضو هيئة التدريس بجامعة الملك سعود، والمنسق العلمي للكرسي د. فهد بن سعد الحسين.
وقد قدم استاذ الكرسي الدكتور أحمد بن عبدالعزيز الرومي شكره وتقديره للشيخ عبدالرحمن الجريسي على دعمه المادي والمعنوي للكرسي بما يعد أنموذجا لرجال الأعمال الأوفياء لبلادهم ومجتمعهم، كما قدم شكره الجزيل لمعالي مدير الجامعة أ. د. سليمان بن عبدالله أبا الخيل مدير جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ورئيس مجلس كراسي البحث على دعمه المتواصل للكراسي البحثية والعاملين فيها، كما قدم شكره لسعادة وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي نائب رئيس مجلس كراسي البحث والمشرف على الأمانة العامة للبرنامج أ. د. فهد بن عبدالعزيز العسكر على متابعته الدؤوبة وتشجيعه الذي يلمسه جميع العاملين في كراسي البحث.
وفي نهاية الاجتماع قدم أستاذ الكرسي شكره لأعضاء الهيئة الاستشارية وسأل الله العلي القدير أن يوفق كرسي الشيخ عبدالرحمن الجريسي لتحقيق رسالته في خدمة الدين والوطن على أكمل وجه.

"حقوق الإنسان" تحقق في ظاهرة وفيات "أجنة حائل" .. و"الصحة": ليس لدينا ما نخفيه

المصدر: جريدة الشرق السبت 13 شوال 1435هـ - 9 أغسطس 2014م
http://www.alsharq.net.sa/2014/08/09/1200878

حائل – خالد الحامد
تحقق هيئة حقوق الإنسان في ظاهرة تزايد وفيات الأجنة في حائل، بعد وفاة 209 أجنة خلال الأربعة أشهر الماضية.
وتفقد فريق من الباحثين والباحثات عددا من المستشفيات وعيادات النساء والولادة وعيادات الأطفال والأجنة حديثي الولادة في المنطقة، وذلك للتحقيق ومعرفة مستوى الرعاية والعناية التي تتلقاها الأمهات والأطفال ، وينتظر أن يرفع الفريق تقرير دراساته ونتائجها.
وقال مساعد المشرف العام في فرع هيئة حقوق الإنسان في حائل علي حمود العريفي لـ « الشرق « إن فريقا من الباحثين والباحثات في الهيئة قام في اليومين الماضيين بزيارات متعددة للمستشفيات وعيادات النساء والولادة وعيادات الأطفال والأجنة حديثي الولادة في المنطقة في ظل ارتفاع نسبة وفيات الأجنة (الأفراط).
«من جانبه قال المتحدث الرسمي لصحة حائل ماجد المعيلي لـ»الشرق»،» إن مستشفيات المنطقة مفتوحة للجميع، وليس لدينا شيء نخفيه، وسبق وأن أصدرت الشؤون الصحية بيانا حول الموضوع».
وكانت «الشرق» قد نشرت في عددها رقم (926) بتاريخ (2014/6/17) تقريراً تحت عنوان «حائل تدفن 1868 فرطاً في 3 سنوات.. و 151 خلال 3 شهور» تناولت فيه تفاصيل الظاهرة بعد أن كشف المشرف على جنائز حائل لـ «الشرق» أنه تم دفن 130 فرطاً خلال شهرين وعشرة أيام من حائل والقرى المجاورة لها، فيما بلغ عدد الأفراط خلال ثلاث سنوات مضت 1868 فرطاً، مبيناً أنه في يوم واحد تمت الصلاة على 12 فرطاً.

الدكتور قدم شكره لهم وأكد على عمق علاقة القيادة بالشعب ولي العهد وولي ولي العهد يعزيان الدكتور السيف بوفاة زوجته

المصدر: جريدة المواطن الجمعة 12 شوال 1435هـ - 8 أغسطس 2014م
http://www.almowaten.net/?p=209885

المواطن - عبدالله الجبرين - حائل
بعث الأمير سلمان بن عبد العزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير الدفاع، برقية عزاء ومواساة إلى عضو مجلس هيئة حقوق الإنسان بالمملكة والمشرف على فرع الهيئة بمنطقة حائل الدكتور محمد بن عبدالكريم

السيف وأبناءه لوفاة زوجته ، سائلاً المولى عز وجل أن يتغمد الفقيدة بواسع رحمته وأن يلهم أهلها وذويها الصبر والسلوان.
كما بعث الأمير مقرن بن عبدالعزيز آل سعود ولي ولي العهد النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء المستشار والمبعوث الخاص لخادم الحرمين الشريفين برقية عزاء ومواساة للدكتور "السيف" وأبناءه بوفاة زوجته موضي بنت ابراهيم السيف – رحمها الله -.
وقال سمو ولي ولي العهد في برقيته "علمنا بنبأ وفاة الفقيدة – رحمها الله -وكدرنا ذلك، وإننا إذ نعرب لكم ولأبناء الفقيدة ولأسرتكم الكريمة عن أحر تعازينا وصادق مواساتنا، لنسأل المولى القدير أن يتغمد الفقيدة بواسع رحمته ويسكنها فسيح جناته، ويلهمكم الصبر والسلوان.
من ناحيته شكر الدكتور "السيف" لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز ولولي عهده الأمين ولولي ولي العهد حرصهم على مشاركة أبنائهم المواطنين في مختلف المناطق في أحزانهم وأفراحهم ، ما يدل على عمق العلاقة التي تربط القيادة بالشعب .
و أعرب الدكتور السيف عن شكره لكل من شاركهم المواساة في الفقيدة رحمها الله وعلى رأسهم الأمير سعود بن عبدالمحسن بن عبدالعزيز أمير منطقة حائل ، و الأمير تركي بن عبدالله بن عبدالعزيز أمير منطقة الرياض ، و الأمير عبدالعزيز بن سعد بن عبدالعزيز نائب أمير منطقة حائل ، و الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز وزير الدولة رئيس ديوان ولي العهد ، و الأمير عبدالله بن خالد بن عبدالله آل سعود مساعد رئيس الهيئة العليا لتطوير منطقة حائل ، ورئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر العبيان ، و نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور زيد الحسين ، و مستشار ولي ولي العهد ا عبدالعزيز الحواس ، و مدير جامعة حائل الدكتور خليل بن إبراهيم البراهيم وأصحاب الفضيلة والمعالي أعضاء هيئة حقوق الإنسان وأصحاب الفضيلة رؤساء محاكم حائل ووكيل إمارة منطقة حائل الدكتور سعد بن حمود البقمي وكافة أهالي المنطقة ومديري الأجهزة الحكومية ورئيس الغرفة التجارية الصناعية بحائل وأعضائها والإعلاميين وأبناء المنطقة وسيدات المجتمع (جزاهم الله خيرا) وحفظ لوطننا قائده ووحدته وأمنه واستقراره إنه سميع مجيب .

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

منح تعليمية لأبناء الأسر المحتاجة في "تقنية حائل"

المصدر: جريدة الحياة السبت 13 شوال 1435هـ - 9 أغسطس 2014م
اضغط هنا

حائل - محمد الخمعلي
أعلنت الكلية التقنية في منطقة حائل فتح طلبات الراغبين في الالتحاق بالمنح التعليمية المخصصة لأبناء الأسر المحتاجة، بدءاً من غد (الأحد) ولمدة أسبوع، وذلك بمكتب مركز خدمة المجتمع والتدريب المستمر بمبنى العمادة.
وحددت عمادة الكلية التقنية شروط الالتحاق بالمنح التي شملت ألا يكون المتقدم على رأس عمل لدى أية جهة حكومية أو خاصة، فيما ستكون الأولوية للمتقدمين بحسب الضمان الاجتماعي، تليه الجمعيات الخيرية، ثم لجنة رعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم، فالمؤسسة الخيرية لرعاية الأيتام، ثم اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات، وأخيراً مشاريع الإسكان الخيرية.
وأوضح عميد الكلية التقنية في حائل المهندس ضحوي الشمري لـ«الحياة» أن هذا التدريب الذي تنظمه الكلية بالتعاون مع الصندوق الخيري الاجتماعي، يشمل قسم التقنية الإدارية في تخصص «محاسبة، إدارة مكتبية»، وقسم تقنية الحاسب الآلي في تخصص «دعم فني»، وقسم التقنية الكهربائية في تخصص «قوى كهربائية»، وقسم التقنية الميكانيكية في تخصص «إنتاج».
وأشار المهندس الشمري إلى أن بداية التدريب ستكون في الخامس من ذي القعدة المقبل في الفترة المسائية بالكلية، داعياً من يرغب في الحصول على المزيد من المعلومات إلى الاتصال على خدمة المجتمع بالكلية التقنية.

أميركا: طريقة إعدام "سعودي" معتقل في "غوانتانامو" تثير جدلاً قانونياً

المصدر: جريدة الحياة السبت 13 شوال 1435هـ - 9 أغسطس 2014م
اضغط هنا

فورت ميد (ماريلاند) - أ ب، رويترز
سعى المحامون الموكلون بالدفاع عن معتقل سعودي محتجز في سجن القاعدة البحرية الأميركية في خليج غوانتانامو (جنوب كوبا) إلى معرفة الطريقة التي سيتم بها إعدامه في حال صدور حكم بإعدامه، إذا تمت إدانته بتدبير هجوم إرهابي على المدمرة الأميركية «يو إس إس كول» قبالة اليمن في عام 2000. وقال المحامون إنهم قلقون من المشكلات التي رافقت تنفيذ أحكام بالإعدام أخيراً في ولاية إريزونا، فيما رد ممثلو الاتهام بأن طريقة الإعدام قد تتغيّر في ظل توقعات حتمية بأن يتقدم السعودي عبدالرحيم الناشري بعدد من طلبات الاستئناف ضد إدانته. وقرر القاضي العسكري الكولونيل في سلاح الجو فانس سباث تأجيل قراره بهذا الشأن إلى وقت لاحق. ويواجه الناشري اتهامات تشمل الإرهاب والقتل أمام هيئة عسكرية في «غوانتانامو»، وتتعلق تلك الاتهامات بحادثة ضرب المدمرة «كول» قبالة ميناء عدن في تشرين الأول

(أكتوبر) 2000، التي أسفرت عن مقتل 17 جندياً أميركياً وإصابة عشرات. كما أن الناشري متهم أيضاً بمحاولة تفجير الناقلة النفطية الفرنسية ليمبورغ في عام 2002، وهو ما أدى إلى مقتل بحار أميركي. وهو متهم كذلك بتنفيذ محاولة فاشلة لتفجير السفينة الحربية الأميركية سوليفانز في عام 2000.

ومن المقرر أن تبدأ محاكمة الناشري في شباط (فبراير) 2015، بيد أن احتمال تأجيلها كبير، بسبب طول الإجراءات التمهيدية السابقة للمحاكمة، وطلب محامي الدفاع ريتشارد كامن (وهو محامٍ مدني) من القاضي الكولونيل سباث أن يأمر وزير الدفاع الأميركي بنشر البروتوكولات الخاصة بإعدام المدانين من الهيئات العسكرية. وأشار إلى حادثة إعدام السجين الأميركي مايكل ولسون في أوكلاهوما الشهر الماضي، إذ لم يمت على الفور بعد إعطائه حقنة سامة. وقال قبل موته: «أشعر بأن جسمي كله يحترق».

الحياة
AL HAYAT

"العدل" تستعين بمستشارات "متطوعات" في محاكم الأحوال الشخصية

المصدر: جريدة الحياة الاحد 14 شوال 1435هـ - 10 أغسطس 2014م
اضغط هنا

الدمام – فاطمة آل دبيس
استعانت وزارة العدل بعدد من المستشارات في مجال الخدمة الاجتماعية، للعمل كـ «متطوعات» في محاكم الأحوال الشخصية. وتتبع المستشارات لإحدى الجمعيات الخيرية، وليس وزارة العدل، التي تعد نسبة النساء بين كادرها الوظيفي «معدومة»، بحسب إحصاءات أصدرتها وزارة الخدمة المدنية قبل أشهر، على رغم صدور توجيهات عليا لجميع الوزارات والمنشآت الحكومية بتوظيف نساء. وبررت «العدل» غياب الأقسام النسائية بـ «عدم تخصيص وظائف نسائية» لها. وكانت الوزارة طلبت في وقت سابق توظيف بين 350 إلى 400 امرأة في مرافقها، إلا أن طلبها لم يحظ بالموافقة من «الخدمة المدنية».
وقال المتحدث باسم وزارة العدل فهد البكران، في تصريح إلى «الحياة»: «إن الوزارة استعانت بالمستشارات، للعمل في محاكم الأحوال الشخصية الموجودة في الرياض وجدة ومكة المكرمة ومناطق أخرى، وذلك بهدف التعامل مع المتقدمات لرفع الدعاوى وطالبات الخدمة من النساء»، مضيفاً: «إن المستشارات اللاتي يتبعن لجمعية «مودة الخيرية»، تمت الاستعانة بهن قبل ستة أشهر».
وأشار البكران إلى إحصاءات أولية، لم يكشف عن تفاصيلها، حول التعاون بين وزارة العدل وجمعية مودة خلال الأشهر الستة الماضية، «أظهرت نجاحاً باهراً في تقديم الاستشارات والإرشاد، ومعالجة كثير من القضايا الزوجية»، وأشاد بالتعاون القائم بين الوزارة والجمعية «للحد من الطلاق وآثاره، إذ يغطي هذا التعاون بشكل مبدئي محاكم أحوال شخصية في الرياض وجدة ومكة المكرمة ومناطق أخرى».
وأوضحت وزارة العدل على لسان متحدثها البكران أن هذه الخدمات تتمثل في «تقديم الاستشارات الاجتماعية لطالبي الخدمة من النساء، ومساعدتهن في تقديم صحائف الدعوى، واستكمال إجراءاتها، إضافة إلى تقديم الاستشارات الأسرية، وإيجاد الحلول للمشكلات الزوجية قبل الفصل فيها من القضاء»، لافتاً إلى أن المتطوعات سيعملن على «متابعة قضايا الطلاق والنفقة والحضانة، وتقديم الاستشارات الاجتماعية والنفسية والقانونية للمراجعات عموماً، والعمل على إجراءات الصلح وإيجاد البدائل المناسبة».
وأضاف البكران: «إن هذه الخدمات في المحاكم نجحت في تقليص حالات الطلاق خلال النصف الأول من العام الحالي»، لافتاً إلى أن الوزارة «تدرس هذه النتائج، وتقومها قبل تعميمها بشكل أوسع على جميع مناطق المملكة». وأكد أن الوزارة «تعمل على إنشاء استراتيجية طويلة، تشمل برامج اجتماعية للمستفيدين من خدماتها، ولاسيما المطلقات والأرامل وذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن والأطفال وضحايا النزاع الأسري، وتم في هذا الشأن استحداث إدارة للخدمات

الاجتماعية في هيكل الوزارة وربطها في الوزير مباشرة، لتسهيل عملية اتخاذ القرارات. ويعمل في هذه الإدارة عدد من الأكاديميين المتخصصين، وينتظر منها الكثير متى وجدت الدعم المطلوب».
وأوضحت الوزارة في وقت سابق، أنها ستعتمد وظائف لمساعدة المرأة في حل مشكلاتها من خلال قسم نسوي مستقل تم استحداثه في الوزارة، كما ذكرت في تقريرها السنوي المرسل لمجلس الشورى بعد استعراض تجارب دول قريبة، خصوصاً الخليجية، ووجد أن وجود مجلس أعلى للأسرة أسهم في نجاح الجهود الوطنية للحد من المشكلات، التي تعتري الأسرة ولاسيما الطلاق والنزاعات الأسرية ومحاربة المخدرات وغيرها من المشكلات الاجتماعية، وتخفف الضغط على المحاكم من جميع الوجوه، كما اتجهت الوزارة لدرس إنشاء وكالة «لشؤون الأسرة»، وتم الرفع بهذا المقترح للمقام السامي لإقراره، وتلقت رداً من لجنة الوزارة في مجلس الوزراء، مؤكداً أهمية المشروع، وتم توجيه الوزارة بدرس إمكان تضمينه في هيكل الوزارة النهائي.
كما ذكرت الوزارة في وقت سابق، أنها طلبت وظائف نسائية، تطبيقاً لقرار مجلس الوزراء بفتح فروع نسائية في القطاعات الحكومية، وأكدت الوزارة حرصها على هذا الأمر، وذكرت أنه «متى زودت بالوظائف فستكون الأقسام النسائية في إطار المنظومة العدلية»، مؤكدة أن الوزارة «تستشرف الإفادة من هذه الوظائف في الجانب الإصلاحي والإرشادي»، وذلك في ردها على اتهام مجلس الشورى للعدل بوضع «عراقيل» أمام إنشاء أقسام نسائية وفتح مكاتب اجتماعية نسائية لقضايا الطلاق والنفقة وغيرهما، أطلقتها وزارة العدل منذ أعوام، كون المشاريع بحاجة إلى إرادة قوية في تنفيذها.

السجن عامين وغرامة 200 ألف ريال لمزوري التقارير في "المنشآت النفسية"

المصدر: جريدة الحياة الاحد 14 شوال 1435هـ - 10 أغسطس 2014م
اضغط هنا

الرياض - فيصل المخلفي
علمت «الحياة» أن قانون الرعاية الصحية النفسية الذي أصدره مجلس الوزراء السعودي أخيراً، حدد عقوبة السجن عامين، وغرامة مالية لا تزيد على 200 ألف ريال، أو العقوبة بإحدى هاتين العقوبتين، لكل ممارس في المنشأة العلاجية النفسية أثبت عمداً في تقريره ما يخالف الواقع في شأن الحال النفسية لشخص ما، بقصد إدخاله المستشفى، أو إخراجه منه. (للمزيد)
وكشفت مصادر موثوق بها لـ«الحياة» عن أن العقوبة تطاول كل من حجز أو تسبب في حجز أحد الأشخاص بصفته مصاباً بأحد الأمراض النفسية، في غير الأمكنة والأحوال الشخصية المنصوص عليها في القانون. وذكرت أن القانون الجديد عرَّف أن من يعاني من مجرد تخلف عقلي أو سلوك غير أخلاقي، أو تعاطي الكحول والمؤثرات العقلية، أو العقاقير، أو إدمانها، لا يشمل «المريض النفسي» الذي يعاني أو يشتبه بأنه يعاني اضطراباً نفسياً.
وأوضحت أن من كلف بحراسة مريض نفسي، أو علاجه أو تمريضه، فأساء معاملته، أو أهمله بطريقة من شأنها أن تحدث له ألماً أو أضراراً، فعقوبته السجن عاماً واحداً، وغرامة مالية لا تزيد على 25 ألف ريال، أو إحدى العقوبتين، وإذا ترتب على سوء المعاملة مرض أو إصابة في جسم المريض النفسي، فتكون العقوبة السجن مدة لا تتجاوز ثلاثة أعوام.
وتكون العقوبة السجن ستة أشهر وغرامة 50 ألف ريال أو إحدى العقوبتين لمن ساعد المريض النفسي في الهرب، والسجن ثلاثة أشهر وغرامة مالية لا تزيد على 50 ألف ريال، أو إحدى العقوبتين لكل من أفشى أسرار مريض نفسي.

ارتفاع عدد سجناء "المباحث" لـ2825 موقوفاً

المصدر: جريدة الحياة الاحد 14 شوال 1435هـ - 10 أغسطس 2014م
اضغط هنا

الرياض - عيسى الشاماني
كشفت وزارة الداخلية في آخر تحديث أصدرته عبر نافذة «تواصل» أول من أمس، أن عدد الموقوفين في سجون المباحث العامة بلغ 2825 موقوفاً، يتصدرهم السعوديون بواقع 2400 موقوف. ورصدت «الحياة» في الإحصاء الجديد ارتفاعاً طفيفاً في إجمالي عدد الموقوفين خلال الأشهر الخمسة الأخيرة، بنسبة 2 في المئة، بعدما كان عدد الموقوفين حتى 29 آذار (مارس) الماضي يبلغ 2686 موقوفاً. وأشارت إلى أن بعض الموقوفين صدرت في حقهم أحكام قضائية نهائية، بينما تخضع أحكام آخرين للاستئناف، في حين يشكل أصحاب القضايا المنظورة النسبة الأكبر من الموقوفين. ووفقاً للإحصاء، يمثل السعوديون 2400 موقوف من إجمالي الموقوفين، يليهم اليمنيون بواقع 189 موقوفاً، و52 سورياً، و 38 باكستانياً، و25 مصرياً. ويجري استكمال إجراءات التحقيق مع 323 موقوفاً، في حين يخضع 525 موقوفاً للتحقيق. وأفادت بأن هيئة التحقيق والادعاء العام تنظر أوراق 190 موقوفاً، ويصل عدد القضايا المنظورة لدى القضاء إلى 957 قضية، فيما بلغ عدد من صدرت في حقهم أحكام نهائية 359 موقوفاً. ويصل عدد من خضعوا لأحكام الاستئناف إلى 580 موقوفاً. ويذكر أن وزارة الداخلية أطلقت نافذة «تواصل» بهدف إتاحة الخدمة الإلكترونية لجميع المهتمين بقضايا الموقوفين، من جهات حكومية أو حقوقية أو أفراد، للاطلاع على قوائم الموقوفين في السجون التي تشرف عليها «المباحث»، ومتابعة سير إجراءات التحقيق والادعاء والمحاكمة والمناصحة والتأهيل، إضافة إلى تولي النافذة ربط الموقوفين بذويهم.

"الشؤون الاجتماعية" لـ "الحياة": 10 في المئة من "أطفال الشوارع" سعوديون

المصدر: جريدة الحياة الاحد 14 شوال 1435هـ - 10 أغسطس 2014م
اضغط هنا

جدة - معاذ العمري
كشفت وزارة الشؤون الاجتماعية عن نسبة الأطفال السعوديين المتسولين في الشوارع الذين تم رصدهم أخيراً، والتي بلغت 10 في المئة، وذلك من إجمالي أطفال الشوارع غير السعوديين الذين تبلغ نسبتهم 90 في المئة، مشيراً إلى أن الوزارة تتولى أمور الأطفال السعوديين برعايتهم في دور الملاحظة والإيواء. وأوضح المتحدث الرسمي باسم وزارة الشؤون الاجتماعية خالد الثبيتي لـ «الحياة» أن مصطلح «أطفال الشوارع» ظهر أخيراً نسبة إلى الأطفال المتسولين الذين يجوبون الشوارع بحثاً عن المال عند إشارات المرور والأماكن العامة، مبيناً أن نسبة الأطفال السعوديين من الأطفال المتسولين في الشوارع تبلغ 10 في المئة، وغالباً تكون حالات من الأيتام أو مجهولي النسب. وحذر الثبيتي من عواقب

تسول الأطفال بصفة عامة في الطرقات، والتي تجعل الأطفال عرضة للإجرام، نتيجة لمكوثهم في الشوارع والأماكن العامة دون رعاية أو تربية، وذلك من أجل المال، مشيراً إلى أن صور التسول وأشكاله تزداد في مواسم الحج والعمرة وتنتشر أكثر في المناطق التي يرتادها الزائرون للأماكن المقدسة، إضافة إلى استغلال شهر رمضان لزيادة نشاطهم.
وأشار إلى أن مهمات وزارة الشؤون الاجتماعية تتمثل في رعاية الأطفال السعوديين المتسولين، وذلك بإيوائهم في دور الملاحظة والرعاية لمن هم دون 18 عاماً، إضافة إلى تعاون الجمعيات الخيرية مع الوزارة في تقديم المساعدة لهم، لافتاً إلى أن نسبة الأطفال المتسولين غير السعوديين تعتبر الأكبر إذ بلغت نسبة 90 في المئة، وتتم إحالتهم إلى الجهات الأمنية التي تتولى شؤونهم. وأضاف: «تتعامل الوزارة مع حالات الأطفال السعوديين المتسولين بدرسها من الجوانب كافة، فيتم صرف مستحق الضمان لتلك العائلة إذا ثبتت حاجتها للمال، وذلك لكفايتهم شر التسول، وغالب تلك الحالات تكون من الأطفال الأيتام أو م ن مجهولي النسب، ولم يتم رصد حالة إجبار من عائلات سعودية لأبنائهم على التسول، إذ تعد تلك جريمة محرمة تتم إحالتهم إلى الجهات الأمنية لمعاقبتهم».

... وتوجيه ذوي العاهات إلى دور «الرعاية»

أوضح المتحدث الرسمي باسم وزارة الشؤون الاجتماعية خالد الثبيتي لـ «الحياة» أن إدارة مكافحة التسول في وزارة الشؤون الاجتماعية تهدف إلى تحقيق أسس التوجيه والإصلاح السليمة للمتسولين السعوديين، إذ يوجَّه ذوو العاهات والعجزة إلى دور الرعاية الاجتماعية للاستفادة من خدماتها، ويحال المرضى إلى المستشفيات المتخصصة، إذ تقدم لهم الرعاية الصحية المناسبة دون مقابل. وأفاد بأن الوزارة تصرف مساعدات مادية للمحتاجين من الضمان الاجتماعي أو الجمعيات الخيرية، ويحال الصغار والأيتام الذين تنطبق عليهم لوائح دور التربية إلى دور الملاحظة والرعاية، والتي توفر لهم الإقامة المناسبة والتنشئة الاجتماعية السليمة، «أما المتسولون الأجانب الذين يشكلون نسبة عالية من المتسولين فإن مهمة متابعتهم وإنهاء إجراءات ترحيلهم تعنى بها الجهات الأمنية المختصة».

السفير المبارك يؤكد أن القانون لا يسمح للأب بأبنائه إلا بموافقة والدتهم

المتزوجون من إندونيسيات يلجأون للسفارة لاستعادة أبنائهم

المصدر: جريدة الرياض السبت 13 شوال 1435هـ - 9 أغسطس 2014م
http://www.alriyadh.com/959275

الرياض- محمد السهلي

دعا سفير المملكة في اندونيسيا مصطفى المبارك المواطنين المسافرين الى اندونيسيا لأخذ الحيطة والحذر من الوقوع في مصائد وحيل سماسرة الزواج، مؤكدا ان هذه الظاهرة سجلت مؤخرا انخفاضا ملحوظا بفعل وعي الكثير من المسافرين واطلاعهم على تبعات مثل هذة الزيجات غير الرسمية.

مؤكدا ان هناك من الشباب من يقع ضحية لسماسرة الزواج بشتى أنواعه، وهذا ما يجعل السفارة تواجه مشاكل وتبعات مثل هذا الزواج والتي منها رفض الزوجة الاندونيسية السماح للأب السعودي الذي تزوج بموافقة رسمية وبقي لفترة مع زوجته بأخذ أطفاله للمملكة بعد حدوث الطلاق لا قدر الله أو رفضها العودة معه للمملكة بعد مجيئها معه وحيث ان القانون الاندونيسي يلزم السماح للوالد بأخذهم بموافقة والدتهم وهذا يستدعي نصح السفارة وتوجيهها للزوج بالتقدم للمحكمة للحصول على صك حضانة وفي حال موافقة المحكمة يحق له العودة بأطفاله.

وأكد السفير المبارك عدم وجود أي موقوف سعودي في اندونيسيا لمسارعة السفارة في إنهاء المشاكل التي يقع فيها السياح قبل وصولها للمحاكم من خلال التدخل السريع لضمان عدم تحويلهم للمحاكم وتعريضهم للسجون لا قدر الله تعالى.

"العدل العراقية" تتجاهل حالتهم الصحية وسط تعرضهم للتعذيب

توقعات بتصفية المعتقلين السعوديين في سجن الناصرية

المصدر: جريدة الرياض السبت 13 شوال 1435هـ - 9 أغسطس 2014م
http://www.alriyadh.com/959436

عرعر - جاسر الصقري:
لا يزال الغموض يكتنف حالة السجناء السعوديين الصحية السيئة في سجن الناصرية جنوب بغداد من قبل وزارة العدل العراقية، في ظل تأكيدات الصليب الأحمر الدولي على أن الوضع يهدد بزيادة تدهور حالتهم وسط تعرضهم للتعذيب والتنكيل والتصفية بشكل طائفي من قوات طائفية متشددة تشرف على السجن.
وكشف رئيس لجنة المعتقلين السعوديين في سجون العراق ثامر البليهد لـ "الرياض" عن أن تصفية السجناء السعوديين في سجن الناصرية متوقع وبشكل كبير، خصوصاً أن كتائب المتشدد الطائفي البطاط سيطرت على سجن الناصرية.
وعلى الرغم من زيارة وزير العدل العراقي حسن الشمري لسجن الناصرية يوم الخميس بحسب موقع وزارته الرسمي، لم يدل بأية تصريحات عن حال السجناء السعوديين.
وحاولت "الرياض" التواصل مع المتحدث الرسمي بوزارة العدل العراقية حيدر السعدي خلال اليومين الماضيين، إلا أنه لم يرد على الاتصالات المتكررة، رغم وعوده بالتواصل مع الإعلام ليطمئن ذوي السجناء عن حالتهم الصحية داخل السجون.
وقد حصلت "الرياض" على معلومات تفيد بأن الشمري زار السجن لتعزيز أمنه وتحصينه، خاصة وأن أعداد السجناء المتواجدين في الوقت الحالي يفوق الطاقة الاستيعابية للسجن بالضعف.
الجدير بالذكر أن وزارة العدل العراقية رفضت طلب سفارة المملكة العربية السعودية لدى الأردن حول نقل السجناء السعوديين من سجون بغداد إلى سجون كردستان العراق، وعلى الفور باشرت بنقلهم من سجن الرصافة الرابعة في بغداد إلى سجن الناصرية جنوب بغداد.
ويشرف على سجن الناصرية قيادة عمليات الرافدين، وفوج من المتشددين الطائفيين، الذين لا يتعاملون إلا بشكلٍ طائفي وبالتعذيب والتنكيل حسب الطائفة التي ينتمي إليها السجين، ويرفضون زيارة السجناء السعوديين والتواصل مع ذويهم داخل السجن منذ أشهر، كما افتتح في هذا السجن منصة للإعدام، وأعدم عليها أربعة سجناء عراقيين من الطائفة السنية.

وحدة لرعاية "معاقي الطائف" في منازلهم وتدريب الأسر على خدمتهم وتأهيلهم

المصدر: جريدة الرياض الاحد 14 شوال 1435هـ - 10 أغسطس 2014م
http://www.alriyadh.com/959487

الطائف – حسن الغامدي
جهز مركز التأهيل الشامل بمحافظة الطائف وحدة للرعاية المنزلية التأهيلية، وذلك لجميع الذين هم على قوائم الانتظار والذين لايستفيدون من خدمات الدور الايوائية التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية، وسوف يستمر فريق العمل المتكامل على أطباء أخصائي علاج طبيعي وأخصائي تنفسي وأخصائي اجتماعي وأخصائي عيوب نطق وأخصائي علاج وظيفي وأخصائي علاج في العمل وهذا الفريق يضم فريقا من الأطباء والطبيبات وممرضين وممرضات مؤهلين لخدمة الجنسين من الرجال والنساء.
كما يتم تدريب أحد أفراد الأسرة الملازمين للمريض على كيفية تقديم الخدمات اللازمة للمريض، وتأتي هذه الزيارات للإرشاد والتدريب للشخص المعاق والملازم له؛ حيث إن شعار البرنامج " نساعد الناس في بيوتهم ليساعدوا أنفسهم " ومن أهداف البرنامج الاكتشاف المبكر لحالات القصور الوظيفي بأعضاء الجسم، وتوفير الخدمات التأهيلية المناسبة له، وتقديم خدمات البرنامج الصحية التأهيلية والوقائية للأشخاص ذوي الإعاقة منعاً لحدوث المضاعفات المصاحبة، وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقات من الحصول على مايحتاجونه من الخدمات المقدمة من الوزارة مثل الإعانات المالية والإعفاء من رسوم التأشيرات والأجهزة الطبية وتقديم السيارات المجهزة لهم وتوعيتهم والتنسيق لهم لدى الجهات الأخرى حيث تتفاوت نوعية الخدمات الصحية لهم .

بلدية الرس تصمم مظلة تحمي عمال النظافة من حرارة الشمس

المصدر: جريدة الرياض الاحد 14 شوال 1435هـ - 10 أغسطس 2014م
http://www.alriyadh.com/959516

الرس- سليمان اللزام
قامت بلدية محافظة الرس مؤخراً بتصميم مظلات على عربات النظافة اليدوية وذلك من أجل وقاية عمال النظافة من التقلبات الجوية خصوصاً في أجواء الصيف الحارة لحمايتهم من حرارة الشمس إضافة إلى حمايتهم من الأمطار في فصل الشتاء.
الجدير بالذكر أن الفكرة جاءت من أحد المواطنين الذي قدمها لرئيس قسم النظافة صالح المزروع والذي عرضها على رئيس البلدية المهندس صالح الصغير حيث تم اعتمادها مباشرة وتم تنفيذ التصميم على كافة عربات عمال النظافة بصورة جميلة أدخلت البهجة في نفوسهم ولاقت استحسان المواطنين الذين باركوا هذه الخطوة الإيجابية من بلدية الرس مؤكدين على أن هذا العمل يعتني كثيراً بالجانب الإنساني لأنه يهتم بهذه الفئة والتي تحتاج من يقدر عملها ويشكر جهودها ويقدم لها كل ما يستطيع.

مشروع العقوبات البديلة للسجناء يخضع للدراسة والمشكلة في آلية التنفيذ

رئيس لجنة "تراحم" بمكة يحيي الكناني لـ"المدينة":

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 12 شوال 1435هـ - 8 أغسطس 2014م
اضغط هنا

محمد رابع سليمان - مكة المكرمة تصوير - منصور السندى

كشف رئيس لجنة السجناء والمفرج عنهم وأسرهم «تراحم» بمنطقة مكة المكرمة يحيى بن عطية الكناني أن مشروع العقوبات البديلة للسجناء لا يزال قيد البحث بسبب عدم توفر آلية لمراقبة السجين أثناء تطبيق العقوبات البديلة، مشيرًا إلى أن اللجنة ترعى الأسر من أصحاب الحاجة الماسة في مكة الذين تنطبق عليهم الشروط، وأنها تقدم لهم المساعدات المادية والمعنوية باستمرار.

وأشار في حوار مع «المدينة» الى إنهاء الكثير من القضايا في مؤسسة رعاية الفتيات وإقناع بعض الآباء بتسلم بناتهم واستقطاب بعض الشباب الذين يقبلون بالزواج من الفتيات وتم تزويجهن ويعشن حياة سعيدة مع أزواجهن.

وفيما يلي نص الحوار:

* ما هو دور لجنة السجناء، وما الذي تقدمه للمستفيدين؟

«تراحم» لجنة وطنية خيرية أسست بقرار من مجلس الوزراء الموقر عام 1422هـ وتتولى العناية والاهتمام بالسجناء وأبنائهم وبناتهم والمفرج عنهم وأسرهم، وتقدم الرعاية بمفهومها الشامل ومساعدات مالية وعينية ورعاية مجتمعية ومحاولة إيجاد فرص وظيفية، والاهتمام بهذه الفئة وإخراجها من الحصار الاجتماعي، واللجنة تقدم كامل العناية والرعاية منذ دخول السجين وحتى خروجه من السجن بفترة من ستة أشهر الى سنة، وإذا احتاجت الأسرة لأي شفاعة فاللجنة تسهم في ذلك.

* كم عدد الأسر التي ترعاها اللجنة في منطقة مكة؟

اللجنة ترعى أحوال ما بين 500-600 أسرة في مكة فقط، أما بقية الأسر فاللجنة تتابع أحوالهم، والحقيقة وجدنا اهتمامًا فرديًا وجماعيًا من المجتمع بدعم هذه الفئة وتقديم تبرعات ووجدنا إيداعات فى حسابات اللجنة، فالحمدلله بحكم وجودنا في مكة المكرمة أوجدنا فرصة توظيف خلال شهر رمضان لكل من يرغب في العمل في المسجد الحرام من أبناء وبنات السجناء، وتقدم للوظائف هذا العام أكثر من 200 شاب وشابة لتقديم الضيافة لضيوف بيت الله الحرام من خلال إفطار صائم، وفي كل عام نحتفل بالسجناء في عيد الفطر ونقوم بمعايدتهم داخل السجن، ونقدم برامج ترفيهية.

* أين وصل مشروع العقوبات البديلة للسجناء وهل بدأ تطبيقه فى مكة؟

طبعًا اللجنة كان لها السبق في ذلك واجتمعنا بعدد من القضاة والمشايخ والمسؤولين لمناقشة هذا الأمر وكانت العقبة فى آلية التنفيذ، لأن التنفيذ يحتاج لرقابة ودقة، والعقوبات البديلة أمر مطلوب وهو الأفضل للسجين، لأن وجوده داخل السجن قد يجعله يخرج بجريمة أخرى ونحن أردنا أن نعاقبه على جريمة غيرها فالعقوبات البديلة مهمة ولاتزال محل بحث لدى الجهات المسؤولة.

تأهيل السجناء

* كيف تتابع اللجنة ملفات السجناء؟
نحن محظوظون فإدارة سجون مكة تتعاون معنا لتقديم كل ما يمكن للنزلاء وأسرهم،ولدينا مقر داخل الإصلاحية وتتولى اللجنة من خلال جناح «تراحم» المخصص لأنشطتها تقديم برامج للسجناء قبل خروجهم بفترة كافية، ونقدم لهم استشارات فردية وجماعية ونستعين بكل من يمكن الاستعانة به من أفراد المجتمع والأكاديميين والمختصين من مختلف الجهات الحكومية ذات العلاقة لتقديم المساعدة للسجناء، الى جانب الدورات التدريبية والتأهيل، وحاليًا يدرس عدد من الطلاب «النزلاء» في جامعة أم القرى واللجنة تعينهم فى هذا الشأن وتقدم لهم التسهيلات، وأكثر من مائة طالب التحقوا بدورة تدريبية داخل الإصلاحية بمكة، ويواصل ما يزيد عن 50 فردًا دراسته النظامية وقدمت دورة فى الفندقة للراغبين من النزلاء، لأن مكة مقبلة على نهضة تجارية كبيرة فى مجال الفنادق وتحتاج للشباب السعودى المؤهل وتستمر دورة الفندقة لمدة سنتين وتكلفة كل فرد مشارك في هذه الدورة 24 ألف ريال وبلغت التكاليف الاجمالية للدورة أكثر من مليون ريال، والصندوق الخيري هو الداعم الرئيس لهذه البرامج ونقدم له الشكر الجزيل لاهتمامه بهذه الفئة، وهناك توجيه من معالى وزيرالشؤون الاجتماعية بأن يكون للجنة دور فاعل فى مؤسسة رعاية الفتيات، وهي تهتم بالنزيلات وطرقنا باب تنمية المواهب لدى النزيلات وشجعناهم فى هذا الجانب واستقطبنا منتجاتهن من داخل المؤسسة وسوقناها من خلال أسواق وبازارات تقام خاصة للجنة مدعومة من رجال وسيدات أعمال مكة، واللجنة توفر لهم الخامات وما يطلبونه من دعم مادي، ثم بعد ذلك نقوم بتسويق هذه المنتجات.

مساعدة النزيلات

* ما هو دور اللجنة في تحقيق الاستقرار الأسري للنزيلات، خاصة ممن ترفض أسرهن قبولهن بعد خروجهن من السجن؟
نجحنا فى إنهاء الكثير من القضايا، واستطعنا أن نقنع بعض الآباء بتسلم بناتهن، وأن نستقطب بعض الشباب الذين يقبلون بالزواج من الفتيات، رغم أن الكثير من قضاياهن خلافية ، ينتج عنها هروب الفتاة وفى الغالب لاتكون هناك مشكلة كبيرة أدت لوجودها فى هذا المكان إلا حمايتها من ردة فعل الأب أو الأسرة عمومًا، حيث ترفض الفتاة أحيانًا أن تعود بحكم خوفها وقلقها أو بحكم الوضع القائم فى الأسرة، ونصل نحن الى حل، ونقضي على المسببات الأساسية ونقنع الأب باستلام البنت، كذلك وفقنا للوصول الى قناعات تامة مع بعض الآباء لتزويج البنات، وتحقق عدد من حالات الزواج وأنجبن وعشن حياة طبيعية، ومن خلال تجربتنا بالتعاون مع لجنة السعى في العفو وإصلاح ذات البين بإمارة منطقة مكة المكرمة، والعديد من الآباء بحكم الوعي المنتشر أصبح يتقبل الموضوع ويتفهم وضع البنت ويتأكد أن السبب هو خطأ في التعامل من الأسرة تجاه الفتاة.

* هل تتابع اللجنة ملفات السجناء المحكوم عليهم بالمدد الطويلة أو القصاص؟
متابعة الأسر أساسية عندنا، أيًا كانت قضية السجين، فالأسرة تقدم أوراقها للجنة وتعطينا معلومات مبدئية ونتواصل مع الجهة في السجن سواء كانت الإصلاحية أو السجن العام حتى من خارج المنطقة ونتأكد من وجود السجين ومدة محكوميته ونبدأ في معالجة وضع الأسرة وتقديم المساعدة والعون والعناية والرعاية بمفهومها الشامل، كما نهتم بالسجين كذلك واذا كانت القضية تحتاج التدخل والشفاعة نتولى ذلك مع الجهات المعنية في الإمارة ولجنة إصلاح ذات البين، ومع وجهاء المجتمع لنحاول حل الخلاف وبالنسبة للمديونيات لنا نشاط خاصة أيام موسم الخيرات وقبل رمضان وخلاله، ونطلقها دعوة لجميع الموسرين ومن منّ الله عليهم بالثراء أن هذه الفئة مما نص الشرع على مساعدتهم وهم من أهل الزكاة، وندعو الجميع إلى الإسهام فى هذا العمل الخيري والإنساني.

أبرز المشكلات والعقبات

* ما هي أبرز المشكلات التي تواجه اللجنة؟
لدينا تطلعات كثيرة ولكن لا نستطيع تحقيق كل ما نصبو إليه وكل ما يحتاجه السجناء وأسرهم وذلك نتيجة تواضع الدعم المادي، هناك دعم ولكن مهما بلغ فنحن مازلنا بحاجة ماسة للقضاء على هذه العقبة في التمويل.

* لا تزال النظرة للسجين سلبية من قبل المجتمع الذي يعاقب أحيانًا غيره بجريرته، ما هو دور اللجنة في تصحيح هذه النظرة؟
نعمل على نشر قناعات لدى المجتمع أن الأسرة ليس لها ذنب فيما ارتكبه عائلها بل إننا من خلال تجربة خضناها بتوظيف (100) فتاة في مركز الإيواء بالشميسي ووجدنا الثناء والشكر من المسؤولين في الإيواء لفئة الموظفات اللاتي أتين عن طريق اللجنة، حيث كن متفانيات في أداء العمل وواجباته وهذا نتيجة أن اللجنة تقوم بنشر رسالة توعوية وأنه لا ذنب لهم فيما ارتكبه عائلهم، وبالتالي يجب أن تثبتوا للمجتمع أنكم أكفاء لهذا العمل، وكذلك المفرج عنهم بحكم ما تجده الإصلاحيات عندنا من اهتمام وبث روح الوعي داخلها، هناك من يخرج وهو حافظ لكامل القرآن الكريم وبعضهم يواصل تعليمه

للبكالوريوس والماجستير داخل السجن ولم يكن لديه الفرصة للحصول على هذه الدرجة العلمية، ورب ضارة نافعة، وهناك نتائج ايجابية لعدد من المفرج عنهم وأصبح السجن نقطة تحول ومحاسبة للنفس، إضافة الى تشجيع الجهات الخاصة، والدعم من الدولة وفقها الله وهو أن يحسب السجين بموظفين في نظام السعودة في القطاع الخاص.

* ما هي رسالتكم للسجناء؟

رسالتنا للمجتمع عمومًا، أنه من كان خارج السجن فيحمد الله ويحاول أن يبتعد عن مسببات السجن، ويلتزم بتعاليم الدين والأنظمة والتعليمات حتى لا يقع فيما وقع فيه غيره، أما السجناء فهذا أمر كتب وقدر عليهم وقد يكون هذا خيرًا له، وأن الله أراد له في رحم هذه المصيبة ان يكون له فيها فرج وأن يحدث من خلالها تغييرًا لحياته ووضعه في المجتمع والتوقف عن الانحراف إذا كان هناك انحراف أو خطا أو زلة، أو طريق غير سوي، وأوجه للسجناء رسالة لاستثمار وقتهم داخل الإصلاحيات والسجون لحفظ كتاب الله، وهذا فيه أجر وثواب، وسيكون له أولوية في السجن وقد يُعفى عن نصف المحكومية إذا حفظ القرآن كاملًا أو حسب ما يحفظ منه يخفض له من المدة حسب المادة 25 من النظام وهذه فرصة لهم للعودة والتوبة ومحاسبة النفس ومحاولة وضع خطة جديدة لحياتهم المستقبلية.

تبادل الخبرات

* هل هناك تواصل وعلاقة بينكم وبين لجان السجون الأخرى في المملكة؟

لدينا تواصل وتبادل خبرات ونجتمع كل عام في منطقة من المناطق وكان اجتماعنا الأخير في المنطقة الشرقية برعاية من سمو أميرالمنطقة وبحضور وزير الشؤون الاجتماعية وتناقش في هذه الاجتماعات قضايا اللجان ونتبادل الخبرات وما يستحدث من أنظمة وأمور تفيد هذه الفئة، ونجد كل الاهتمام والرعاية من ولاة الأمر -حفظهم الله-.

* ما هي استراتيجيتكم لتطوير أعمال وبرامج اللجنة مستقبلًا؟

بفضل الله وضعنا أسسًا وقواعد أساسية لاستمرار العمل، مثل الأوقاف الخيرية ووجود داعمين أساسيين واستخدمنا التقنيات الحديثة لمحاولة ضمان التطور الدائم للعمل وأن يقدم الأفضل للسجناء وأسرهم.

شرطة الجوف: معذبة "طفلة القريات" والدتها وليس "مجهولاً" الأب يتهم الأم بضرب ابنة الـ3 سنوات بشكل وحشي

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 12 شوال 1435هـ - 8 أغسطس 2014م

اضغط هنا

محمد الأسود الشراري - القريات

نفت شرطة الجوف ما تداول عن قيام أحد المجهولين بالاعتداء على طفلة عمرها 3 سنوات أمام أحد قصور الأفراح، وقالت: إن والدة الطفلة هي من قامت بضربها وتعنيفها بـ(غرض التربية) على حد قولها خلال التحقيقات، وهو ما أكده والد الطفلة الذي اتهم والدتها بتعذيبها بشكل وحشي، وأوضح والد «طفلة القريات المعنفة» أن ما تم نشره وتداوله حول قضية ابنته واعتداء أحد المجهولين عليها بالقرب من أحد قصور الأفراح لا أساس له من الصحة كاشفًا أن والدة الطفلة هي من قامت بتعذيب ابنتها بشكل وحشي ويؤكد أن والدتها دونت اعترافها لدى الجهات الأمنية حيث تم إطلاق سراحها بالكفالة، ويروي والد الطفلة قصة نقل ابنته للمستشفى عن طريق جدتها لأمها والتي لم تكن تعلم ان ابنتها والدة الطفلة هي من قامت بهذا العمل الشنيع حيث قامت وعند مشاهدتها آثار الضرب والتعذيب ظاهرة على حفيدتها قامت بنقلها للمستشفى اعتقادًا منها أنها تعرضت للضرب على يد مجهول، وبعد التحري اعترفت والدة الطفلة أنها هي من قامت بتعنيف ابنتها حيث تم تدوين ذلك في محضر التحقيق، وأضاف والد الفتاة الذي زودنا بصور تخلو من الرحمة والتي تؤكد ما يتعرض له أبناؤه على يد والدتهم أن ابنته ليست الوحيدة التي تعرضت للضرب والتعذيب بل إن التعذيب طال أطفاله الآخرين وهذا ما ستوضحه الصور المرفقة، وطالب والد الطفلة الجهات المعنية بالاقتصاص لأطفاله من طليقته التي لم تراع الله في أطفاله مطالبًا اللجان الأسرية المختصة في مثل هذه القضايا بزيارة أبنائه والتحفظ عليهم وحمايتهم لحين خروجه من السجن، من

جانبه أوضح المتحدث الرسمي لشرطة منطقة الجوف العقيد الدكتور تركي المويشير لـ«المدينة» أنه تبين أن من قام بضربها هي والدتها التي تم ضبطها مؤخرًا وأقرت بأنها هي من قامت بضرب طفلتها المذكورة وأفادت أن ذلك بغرض التربية وقد تم إحالتها لهيئة التحقيق والادعاء العام وصدر التوجيه بإطلاق سراحها بالكفالة، الجدير بالذكر أن شرطة منطقة الجوف أصدرت بيانًا على لسان ناطقها الإعلامي العقيد مظلي الدكتور تركي بن عبدالرحمن المويشير والذي اوضح أنه «وعند الساعة التاسعة والنصف من مساء يوم الأحد الموافق 1435/10/7هـ ورد لشرطة محافظة القريات بلاغ عن دخول طفلة تبلغ من العمر ثلاث سنوات ونصف لمستشفى القريات العام على أثر تعرضها للضرب وبانتقال الضباط المحققين للمستشفى تبين أن الطفلة تعرضت للضرب وتدعي بأن الذي قام بضربها شخص عندما كانت برفقة والدتها وجدتها في أحد قصور الأفراح بمحافظة القريات، وقد تم إشعار هيئة التحقيق والادعاء العام ولا تزال التحقيقات جارية لمعرفة ملابسات الحادثة، علمًا بأن حالة الطفلة الصحية مستقرة».

نقص القوى العاملة بسبب "التقاعد" والرجال يتفوّقون على النساء في وظائف "الدولة"

المصدر: جريدة المدينة الاحد 14 شوال 1435هـ - 10 أغسطس 2014م

اضغط هنا

انور السقاف - جدة :

كشفت وزارة الخدمة المدنية عن عدد العاملين في الدولة حتى 1435/8/1هـ وهو 1،217،566 موظفا ومستخدما ، يشكل الرجال ما نسبته 61،3% ، والنساء 38،7% ، وعدد غير السعوديين 73،186 معظمهم يشغلون وظائف صحية ، وبعض الوظائف التعليمية في مجال التعليم العالي ، مشيرة إلى نقص في أعداد القوى العاملة ، بسبب بلوغ سن التقاعد. لافتة الى ان عدد من تم تعيينهم خلال الفترة من 1435/1/1هـ حتى 1435/8/1هـ بلغ 5،554 موظفا ومستخدما ، في حين ترك الخدمة خلال نفس الفترة 13،372 موظفا ومستخدما ، أما من تم توظيفهم عن طريق الوزارة خلال الفترة من 1435/1/1هـ وحتى تاريخ 1435/8/1هـ فبلغ عددهم 5،670 مواطنا ومواطنة من خريجي الجامعات والدراسات العليا والمعاهد والكليات دون الجامعية . وتم خلال نفس الفترة ترقية 14،548 موظفا من الرجال والنساء الى مراتب مختلفة ، كما تمت موافقة لجنة تدريب وابتعاث موظفي الخدمة المدنية خلال الفترة من 1435/1/1هـ حتى 1435/8/1هـ على تدريب وابتعاث وايفاد 2،430 موظفا ، منهم 229 موظفا وموظفة تم ابتعاثهم للحصول على الدرجات الجامعية والعليا المختلفة (دكتوراه – ماجستير – بكالوريوس) ، وعدد 395 موظفا وموظفة تم تدريبهم خارج المملكة في العديد من المجالات من ابرزها في مجال اللغات والادارية والمالية والحاسب الآلي ، وعدد 1806 موظفا وموظفة تم ايفادهم للدراسة بالداخل.

أكدوا ارتفاع العلاج في الداخل .. ذوو المرضى لـ"عكاظ":

افتتاح مراكز لتعليم وتدريب المصابين باضطرابات التوحد

21

حقوق الإنسان في الصحافة

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 12 شوال 1435هـ - 8 أغسطس 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140808/Con20140808716535.htm

سعاد الشمراني (الرياض)

طالبت عدد من الأسر بإنشاء مراكز تعليم وتدريب لأبنائهم المصابين باضطرابات طيف التوحد لمساعدتهم في تربيتهم، وبينت أن عدم تلبية احتياجات أبنائها التوحديين بإنشاء هذه المراكز يمثل عبئا كبيرا عليهم، خصوصا في ظل التكلفة العالية للمراكز الخاصة بالمملكة ومراكز الرعاية في الدول المجاورة وعدم أهلية بعضها، وأكدت الأسر أن تدهور حالات التوحديين عقليا ونفسيا واجتماعيا، يرجع لضعف إمكانات المراكز الحكومية التي تعنى بتدريب هذه الفئة متعددة الاحتياجات والأدوية.

وأكد لـ «عكاظ» عدد من ذوي الأطفال التوحديين أنه رغم ارتفاع عدد الحالات المصابة بهذا المرض إلا أن الاهتمام بهذه الفئة مازال متواضعا، مع ارتفاع العلاج في المراكز التدريبية، ما يضطر الكثير من الأسر لعلاج أطفالها في الخارج.

أم معاذ تقول «يذهب ابني إلى أحد مراكز تأهيل أطفال التوحد الخاصة منذ خمس سنوات، ورغم معاناتنا من أزمات مادية بسبب المبلغ الكبير الذي يذهب لهذا المركز، إلا أنه ليس هناك سبيل آخر لتدريب ابننا على المهارات الأساسية التي تعينه على التعايش مع متطلبات حياته اليومية»، مضيفة الإعانات السنوية التي تصرفها الدولة لابني 14 ألف ريال بينما يتقاضى المركز الذي يشرف على تدريبه ما لا يقل عن 25 ألف ريال.

من جهتها أشارت أم سعد إلى أن ابنها الذي يفترض أنه أتم المرحلة الابتدائية في أحد معاهد التربية الفكرية الحكومية، غير قادر على إتقان معظم المهارات رغم ارتفاع نسبة ذكائه مقارنة بأقرانه، وعند سؤالها عن السبب أجابت أنه يرجع لكثرة عدد الأطفال في كل فصل بالمعهد، إضافة لقلة المواد والموارد التعليمية التي تساعد في عملية التعليم، مطالبة بتحسين أوضاع المعاهد الحكومية والالتفات بشكل أكبر لأحوال هذه الفئة التي لم تأخذ ما تستحقه من العناية والرعاية اللازمة لتسهيل حياتهم وحياة أسرهم.

من جهتها قالت أم روان «ابنتي مصابة بالتوحد مع إعاقة عقلية شديدة وبدأت برنامجها التأهيلي في مركز خاص، ولكننا لم نستطع إكمال المشوار لأن المبلغ الذي ندفعه للمركز جعلنا غير قادرين على الإنفاق على بقية أبنائي الثلاثة»، مبينة أنهم سجلوا ابنتهم في مركز حكومي ذي إمكانيات أقل من حيث الأدوات وعدد المعلمين رغم ارتفاع أعداد العاطلين من خريجي هذه الأقسام.

وفي هذا السياق أوضح لـ «عكاظ» نائب رئيس مجلس إدارة جمعية أسر التوحد الخيرية وأستاذ التربية الخاصة بجامعة الملك سعود الدكتور إبراهيم بن عبدالله العثمان، أن المعاهد والبرامج الحكومية لا تقدم في الوقت الراهن أكثر من الرعاية المتضمنة بقاء الطفل فترة زمنية معينة في المدرسة والحفاظ على سلامته، وقال «رغم الجهود الكبيرة التي تبذلها الجهات الحكومية ذات العلاقة لإنشاء مراكز ومعاهد وتعيين كوادر بشرية جيدة، إلا أن الخدمات مازالت تفتقد للجودة المطلوبة، فما زال المعلمون بلا تدريب مستمر ومنظم، وما زال الكثير منهم يفتقد الدافعية للعمل، وما زالت تلك القطاعات تفتقر لوجود فرق عمل متعددة التخصصات مثل المتخصصين للعلاج الطبيعي والعلاج الوظيفي والتمريض وغيرها، فضلا عن عدم الاستفادة من المرافق والأنشطة الحيوية المهمة مثل المسابح والملاعب وكذلك الرحلات والزيارات الخارجية الهادفة والمنظمة، كما أن الإعانات السنوية لذوي الإعاقة ما زالت غير كافية، حيث إن الأسر تصرف أضعاف تلك الإعانة».

وأكد الدكتور العثمان على أهمية توفير الأندية في الإجازة الصيفية لمساعدة الأسر على رعاية أبنائها، وقال «تتم رعاية البعض ضمن أندية أو برامج تخضع لرعاية متخصصين في التربية الخاصة فيما تتم رعاية البعض الآخر ضمن برامج الأندية الصيفية التي تنظم لتنمية مهارة الأطفال العاديين».

وأضاف في إحدى الجولات على الأطفال الذين تم إرسالهم لهذه المراكز اكتشف إهمال لدى بعضهم، وقال «طلبت فتاة توحدية مقابلتي وعندما اقتربت مني انبعثت من ملابسها رائحة سيئة، وكان المسؤولون في هذا المركز قد حرصوا على عدم لقائي بها حتى لا ينكشف هذا الإهمال، ورفعت بعد ذلك تقريرا لوزارة الشؤون الاجتماعية لاتخاذ الإجراء المناسب حيالها».

من جهتها تقول هدى الحيدر عضو مجلس إدارة جمعية أسر التوحد الخيرية «أنا أم لتوحدي قبل أن أكون موظفة في هذا المجال، فالنقص في المراكز التوحدية فادح خصوصا أن هذه الفئة قابلة للتحسن حالما يتم علاجها بشكل مبكر، ولكن ارتفاع الأسعار التي لا تستطيع كل أسرة توفيرها لتطوير مهارات ابنها التوحدي يحول دون تطورهم، مبينة أن الخطأ لا يقع على جهة دون أخرى، فالمدرسة والصحة والأسرة أهملت هذه الفئة كثيرا رغم وجودها الملحوظ في المجتمع.

مسؤولون: الخدمات الإلكترونية تساهم في خدمة المواطنين والمقيمين

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 14 شوال 1435هـ - 10 أغسطس 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140810/Con20140810716858.htm

عبدالهادي الصويان (المدينة المنورة) محمد العبدالله (الدمام)
أكد عدد من المسؤولين في مختلف المناطق أن الخدمات الإلكترونية التي أطلقتها المديرية العامة للجوازات تساهم في خدمة المواطنين والمقيمين، لافتين في نفس الوقت إلى أن إطلاق خدمتي تجديد جواز السفر السعودي وتمديد الزيارة للعائلات الوافدة اليوم من قبل صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف تأتي في إطار التوجيهات الكريمة التي أمر بها خادم الحرمين الشريفين والتي تسعى القيادة الى تحقيقها لخدمة المواطنين والمقيمين.
وفي هذا السياق أوضح مدير جوازات منطقة المدينة المنورة اللواء سعد محمد جمعة أن الخدمات الالكترونية التي تقدمها الجوازات تساهم في خدمة المواطنين والمقيمين، مشيرا إلى أن وزارة الداخلية قد تفوقت في التعامل مع الخدمات الالكترونية من خلال مرافقها الخدمية.
من جهة أخرى اعتبر مدير شعبة سفر السعوديين بجوازات منطقة المدينة المنورة والمتحدث الرسمي بجوازات المنطقة العقيد هشام الردادي أن الخدمات الالكترونية التي تقدمها وزارة الداخلية ممثلة بالجوازات الهدف منها التسهيل على المواطنين.
من ناحيته أوضح قيس العيسى «خبير أمن معلومات» أن الحكومة الالكترونية في أغلب الوزارات شهدت تطورا كبيرا في الفترة الاخيرة، مشيرا الى أن تقديم الخدمات الالكترونية يسهم في تسهيل المعاملات لدى المواطنين ويقلل من الازدحام في الدوائر الرسمية.

منومه بمدينة الأمير سلطان الطبية العسكرية منذ شهر بسبب ضربها وتعنيفها

"عشرينية" أم لثلاثة أطفال: أنقذوني من جحيم والدي وتهديد زوجي

المصدر: جريدة سبق الاحد 14 شوال 1435هـ - 10 أغسطس 2014م
http://sabq.org/Egigde

ياسر العتيبي- سبق- الرياض:
ترقد المواطنة "م. م. أ، 23 سنة" بمدينة الأمير سلطان الطبية العسكرية بالعاصمة الرياض، جراء تعرضها للضرب المبرح والتعنيف على يد والدها وإخوانها بتحريض من زوجها، حيث اتهموها بأنها مريضة نفسياً بعد محاولتها الانتحار بتناول كمية من الأدوية للإفلات من تعذيبهم لها، على حد قولها، وعرضوها على طبيب نفسي أصدر تقريراً بأنها لا تعاني من أي مرض نفسي.
وسردت المواطنة "م. م" قصتها لـ "سبق" قائلة: "أنا شابة عشرينية لدي من الأبناء ولدان وبنت، زوّجني والدي وأنا في الحادية عشرة من عمري، وأمضيت منذ زواجي حتى الآن 12 عاماً، عشتها في ذل وإهانة، حيث تعرضت للضرب وتشويه جسدي، من والدي وإخواني وزوجي، منذ سنوات، حتى لجأت لمحاولة الانتحار عبر تناول كمية من الأدوية قبل أشهر".
وأضافت: "كان آخر التعنيف الذي تعرضت له في أول شهر رمضان، وأدخلت بسببه مدينة الأمير سلطان الطبية، وما زلت منومة هناك، وأصبحت مهددة بالقتل من أهلي وزوجي، بعد أن أبلغت الشرطة والأطباء بالتعنيف الذي أتعرض له".
وأصدرت مدينة الأمير سلطان الطبية العسكرية تقريراً طبياً لها، يوضح أنها تعرضت للضرب، نتج عنه كدمات متفرقة في جسدها، خاصة في الرجل اليسرى والكتف الأيمن.
وأوصت المدينة الطبية بتحويل المريضة إلى مركز الحماية من العنف الأسري والإهمال، بمدينة الأمير سلطان الطبية العسكرية؛ لاتخاذ الإجراءات اللازمة، وحمايتها من العنف الواقع عليها.
وناشدت المواطنة عبر "سبق" بتدخل الجهات المعنية وحمايتها وأطفالها من العنف الذي تتعرض له بشكل مستمر، ولم تعد تتحمله.

الإلكترونية الاقتصادية
www.aleqt.com

النظام تأميني وليس ادخارا .. لا يسترجع

"التأمينات": نعمل مع "هدف" لسد ثغرات "ساند"

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 14 شوال 1435هـ - 10 أغسطس 2014م
http://www.aleqt.com/2014/08/10/article_875138.html

محمد العوني من الرياض
أبلغ "الاقتصادية" عبد العزيز الهبدان مساعد محافظ المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية للشؤون التأمينية، أن المؤسسة في اجتماعات متواصلة مع صندوق تنمية الموارد البشرية "هدف" لسد الثغرات التي قد تؤدي إلى استغلال نظام التأمين ضد التعطل عن العمل "ساند".
وأوضح الهبدان أن العمل جار لوضع التفاصيل والإجراءات التطبيقية للنظام والضبط الآلي بين الجهتين وجهات أخرى مثل مركز المعلومات الوطني في وزارة الداخلية لتكوين قاعدة معلومات وقاعدة نظام عمل تحقق تقديم الخدمة بشكل جيد وسريع ومحكم، وتحول دون أي حالات للتجاوز أو الالتفاف على النظام، وإغلاق أي نوافذ أو ثغرات ممكن أن تستغل، مشيراً إلى أن سوء استخدام النظام من البعض أمر وارد ومحتمل مع أي نظام.

وقال إن بقاء المنتفع من نظام "ساند" 60 يوماً خارج المملكة خلال فترة صرف التعويض له، أو رفضه ثلاثة عروض من صندوق تنمية الموارد البشرية "هدف"، أو عدم التحاقه وإتمامه أربع دورات دون عذر يقبله الصندوق، أو تخلفه عن حضور أربع مقابلات عمل شخصية، أو عدم زيارته لملفه الإلكتروني في قاعدة بيانات طالبي العمل مرة واحدة أسبوعياً لمدة ستة أسابيع دون عذر، يوجب وقف صرف التعويض للمستفيد.

وأضاف الهبدان أن جميع هذه الصور توجب وقف المنفعة، وتدل على أن الشخص ليس في مرحلة البحث عن عمل، مشيراً إلى أن النظام يهدف إلى إعانة الشخص الباحث عن عمل في بحثه عن العمل، وتؤهله لذلك من خلال مساعدته وتدريبه ورعايته خلال فترة الانقطاع عن العمل، لكي يجد وظيفة.

وأضاف أن من يغادر المملكة هذه الفترة لا يبحث عن عمل، كما أن من لا يلتزم بقواعد التدريب والمتابعة مع الصندوق شخص غير جاد ولا يبحث عن عمل، مؤكداً أن النظام وضع هذه الضوابط للحيلولة دون حالات التلاعب أو الالتفاف على النظام، وللتحقق من جدية الشخص، وأنه فعلاً جاد في البحث عن عمل.

وحول إمكانية إعادة مبالغ الاشتراك للمشتركين الذين انتهت علاقتهم بالنظام ولم يستفيدوا من التعويضات، قال الهبدان إن "ساند" نظام تأميني اجتماعي تكافلي وليس نظام ادخار أو توفير، وقائما على احتمالية وقوع الخطر من عدمه، وبالتالي يعطي خدمة تأمينية للشخص خلال فترة عمله إلى أن يترك العمل، وإذا انتهت مدة عمله بالتقاعد أو الوفاة أو ترك العمل لأي سبب تنتهي علاقته بالنظام، مضيفاً أن النظام تأمين ضد الخطر مثل التأمين الصحي أو التأمين على المركبات، فكذلك الشركة لا تعيد مبلغ التأمين للمؤمن عند نهاية فترة التأمين حتى لو لم يتعرض خلال فترة التأمين لأي مخاطر أو استفاد من المبلغ.

وتابع الهبدان أن النظام تأمين ضد مخاطر محتملة، وقائم على المشاركة والتعاون ولو أعادت التأمينات لكل مشترك مجموع مبالغ الاشتراك التي دفعها، فلن تقل نسبة المشاركة فيه عن 10 أو 20 في المائة، "ولكن بسبب الاحتمالية أنه قد يحتاج إليه أحد ولا يحتاج إليه الآخر كان الاشتراك قليلاً".

وأوضح الهبدان أنه توجد عدة ضوابط للتأكد من أن الموظف ترك العمل لأسباب خارجة عن إرادته، سيتم تطبيقها بالمشاركة بين التأمينات الاجتماعية وصندوق تنمية الموارد البشرية، كما أنه تتوافر آليات للتحقق من كيفية أو طبيعة ترك الشخص للعمل، بأن تقوم المؤسسة بأخذ إفادة صاحب العمل وتتحقق منها، وفي حال وجود اعتراض من العامل على صحة الإفادة يتم التحقق من الشكوى والاعتراض عليها. وحول تأثير هذا النظام في جهود التوطين ومدى كونه سيزيد من تكلفتها، أكد الهبدان أن ضعف الشعور بالأمان الوظيفي يشكل أكبر العوائق أمام توجه الشباب للعمل في القطاع الخاص، وأحد مكونات تكلفتهم على صاحب العمل؛ لأن المواطن يحسب تكلفة عامل الأمن الوظيفي في ذلك، وأن هذا الوضع الحالي يحد من فعالية جهود التوطين.

إلا أنه بتعزيز هذا الأمان عن طريق نظام ساند، فهذا سيشجع على التحاق كوادر وطنية إضافية بسوق العمل، ويسرع من عملية إحلال المواطن في العمل بالقطاع الخاص، ويقلل من التكلفة. وسيمكن أصحاب العمل من الاحتفاظ بموظفيهم المؤهلين واستقطاب مزيد من الكوادر العاملة، إضافة إلى أبعاده الاجتماعية عبر توفير مصدر دخل للفرد والأسرة عند توقف مصدر دخلها.

عبدالعزيز الهبدان

وأوضح مساعد محافظ المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية للشؤون التأمينية، أن نظام ساند تمت دراسته وتطويره بعد الاطلاع على تجارب مماثلة معمول بها عالمياً بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، ويهدف إلى حماية العاطل عن العمل مؤقتا، حيث يتم صرف التعويض له، وقد حدد التعويض بين ألفين وتسعة آلاف ريال بهدف تقليص التكلفة على المشتركين إلى الحد الأدنى، حيث لو تم رفع مقدار التعويض لزادت التكلفة على المشتركين، مشيراً إلى أن النظام يحقق البعد التكافلي بين جميع المشتركين، وهو مشابه لفرع المعاشات الذي يقدم تعويضات مالية محددة دون ربط كلي لذلك، بالاشتراكات المحصلة من المشتركين في النظام. ويمكن أن يشترك الموظف وهو في العشرينيات من العمر في نظام المعاشات، ويتوفاه الله بعد ثلاثة أشهر، وتستحق عائلته المعاش الشهري لعشرات السنين بعد وفاته، على الرغم من كون إجمالي ما دفعه لا يتعدى بضعة آلاف من الريالات. ويقارن هذا بموظف آخر اشترك وهو في العشرينيات من العمر، واستمر في دفع الاشتراكات لسنوات طويلة، وتوفي وليس له أفراد عائلة يستفيدون من المعاش، ما يعني عدم صرف المعاش على الرغم من دفعه مئات الآلاف. فكلا النظامين (ساند والمعاشات) مبنيين على مبدأ التكافل بين أبناء المجتمع، وليس صندوقا ادخاريا فرديا بحيث يسترد المشترك عند نهاية فترة عمله اشتراكاته التي دفعها إذا لم تتحقق لديه شروط استحقاق التعويض.

وأشار إلى أن نظام ساند يمنح المشتركين الذين تم استبعادهم من عملهم بسبب خارج عن إرادتهم، الإعانة خلال الفترة الانتقالية الواقعة بين ترك الوظيفة السابقة والحصول على وظيفة جديدة وفق ضوابط منظمة لذلك، وكذلك يتم خلال هذه الفترة تأهيلهم وتدريبهم والبحث عن فرص وظيفية لهم.
وسيطبق نظام ساند بصورة إلزامية على جميع السعوديين المشتركين في فرع المعاشات من نظام التأمينات الاجتماعية دون تمييز في الجنس، بشرط أن يكون سن العامل عند بدء تطبيق النظام عليه دون التاسعة والخمسين ونسبة الاشتراكات الخاضعة للاشتراك هي 2 في المائة من الأجر يدفع صاحب العمل 1 في المائة شهرياً ويدفع المشترك 1 في المائة شهرياً، حيث قام النظام على مبدأ المشاركة بين صاحب العمل والمشترك في التمويل؛ لأن كلاهما مستفيد من منافع النظام، سواء كان ذلك بشكل مباشر من قبل المشترك أو بشكل غير مباشر من قبل صاحب العمل.

د. السديري لـ اليوم: إخضاع 200 ألف رضيع لأبحاث الإعاقة

قاعدة معلومات للتعرف على أعداد الطلاب ذوي صعوبات التعلم بالمملكة

المصدر: جريدة اليوم الاحد 14 شوال 1435هـ - 10 أغسطس 2014م
http://www.alyaum.com/article/4006231

عمر المطيري - جدة
كشف المدير التنفيذي لمركز الامير سلمان لأبحاث الاعاقة الدكتور سلطان السديري لـ"اليوم" عن اخضاع 200 الف طفل حديثي الولادة لأبحاث الاعاقة والفحص المبكر، في خطوة تهدف للحد من الاعاقة، وذلك خلال العام الماضي 2013م، وارتفاع عدد المستشفيات التي تعمل بجدية عبر البرنامج الوطني للفحص المبكر على حديثي الولادة، للحد من الإعاقة الى 140 مستشفى حتى الآن، مبينا في الوقت نفسه أن المركز مستمر في اجراء بحوثه ودراساته الميدانية بمشاركة عدة جهات من داخل المملكة وخارجها، وشمولية ابحاث كافة الاعاقات المختلفة وذلك بهدف معرفة كيفية اسبابها ومواجهتها.
وأكد أن البرنامج الوطني صمم لسهولة الوصول الشامل الذي يعني ببساطة تصميم منتجات ومبان ومساحات خارجية يمكن استخدامها من قبل جميع الأشخاص إلى أقصى حد ممكن، كما أن هذا الأمر يتضمن تصميم تقنية ومعلومات وبيئة تواصل بجانب تقديم البرامج والخدمات والأنشطة، وممارسة الحقوق المدنية والاجتماعية والدينية والثقافية في المجتمع مطلب أساسي لمشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في التنمية الاجتماعية، والحصول على الفرص التعليمية والوظيفية والسكنية والقدرة على المساهمة في المجتمع، ويشير الوصول إلى حرية الاختيار في الدخول والتوجه والتواصل، ويتمثل المبدأ الأساسي لسهولة الوصول الشامل في مفهوم التصميم الشامل، أي تكامل سمات سهولة الوصول داخل البيئة الإنشائية والنقل في مراحل التخطيط مع الاهتمام بجميع المستفيدين، بصرف النظر عن إعاقتهم. أوضح ذلك المدير العام التنفيذي لمركز الأمير سلمان لأبحاث الإعاقة الدكتور سلطان بن تركي السديري، مؤكدا أن مركز الأمير سلمان لأبحاث الإعاقة يحرص على تنفيذ المشاريع البحثية التي تمس حاجة الأشخاص ذوي الإعاقة، وتسهم نتائجها في الحد من الإعاقة وتحسين حياتهم وبيئتهم المعيشية.
واستطرد الدكتور السديري قائلاً: "من أهم البرامج البحثية التي ينفذها المركز: هو ما حققه المركز من أبحاث ودراسات لوسائط النقل البرية، ووسائط النقل البحرية والدليل الإرشادي للوصول الشامل للوجهات السياحية وقطاعات الإيواء. حيث تم تقديمها للجهات العليا لإقرارها والتوجيه بالعمل بها. وقد تجسد اهتمام حكومة المملكة بالمعاقين بصدور التوجيه السامي الكريم رقم (35362) وتاريخ (22-9-1434ه) بتبني برنامج الوصول الشامل على المستوى الوطني".

وتكاتفت جهود العديد من الجهات في تنفيذ هذا البرنامج من خلال برنامج شراكة أقامه المركز مع كل من وزارة النقل، وزارة الشؤون البلدية والقروية، وزارة الداخلية وعدد من الجهات الأكاديمية المحلية والدولية. وحول برنامج صعوبة التعلم، كشف الدكتور سلطان السديري أن هذا البرنامج يهدف لتطوير وتقنين اختبارات تشخيصية لتقييم والتعرف على صعوبات التعلم لدى التلاميذ، وكذلك تطوير استخدام تقنيات الحاسب الآلي لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة، لاستخدام استراتيجيات تعليمية للتغلب على صعوبات التعلم. وكذلك ضمن هذا البرنامج سيتم تطوير قاعدة معلومات للتعرف على أعداد الطلاب ذوي صعوبات التعلم، وتحديد هذه الصعوبات وتوزيعهم الجغرافي، وتكوين طرق تداخلية للتغلب على هذه الصعوبات، وهذا البرنامج يعد شراكة بين المركز وكل من وزارة التربية والتعليم وعدد من الجهات الأكاديمية السعودية والعالمية، كما أنشئ برنامج ابتعاث لذوي الاحتياجات الخاصة ضمن برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي، وعلى إثر ذلك قام المركز بابتعاث أكثر من (100) طالب بالتعاون مع وزارة التعليم العالي. اما فيما يتعلق بالتوحد فقد قام المركز بعدة دراسات علمية للتعرف على الموروثات التي لها علاقة بمرض التوحد ودراسات مستفيضة في مجال المخ والأعصاب بالشراكة مع مراكز بحثية محلية وعالمية، كما قام المركز بتعريب وتقنين اختبارات تشخيصية لمرض التوحد، وتعتبر سابقة في العالم العربي.

وحول برنامج سلطان بن عبدالعزيز للأبحاث المتقدمة في مجال الإعاقة، أوضح السديري أن البرنامج يتضمن عددا من المشاريع البحثية المتخصصة في مجالات الشفرة الوراثية والخلايا الجذعية، واستخدامات الروبوت، وعلى سبيل المثال وليس الحصر: تحديد الأساس الجيني للصمم الوراثي بالمملكة العربية السعودية، الصفات المرضية والجينية لمرض الحثل العضلي الطرفي في المملكة، العلاج الجيني باستخدام موروثة MERTK لمرضى حثل الشبكية، العلاج باستخدام الخلايا الجذعية في أبحاث الإعاقة ـ تفاعلات الخلايا الجذعية مع البيئة الالتهابية في مرض التصلب المتعدد وأمراض الانتكاس العصبي وأمراض أخرى في الجهاز العصبي المركزي، تطوير علاج الخلايا الجذعية الذاتية لمرضى الاعتلال الشرياني الطرفي الحاد للطرف السفلي. وفيما يتعلق بمشروع تطوير نظام التقييم لمراكز الرعاية النهارية، كشف السديري أن هذا المشروع يهدف إلى وضع أسس علمية عالمية مقننة لتقييم وتقويم مراكز الرعاية النهارية لتكون كوثيقة لدى وزارة الشؤون الاجتماعية تساعدها على صياغة نظام متكامل يمكنها من تحسين أداء هذه المراكز من خلال آلية مقننة وواضحة. وقد أجري هذا المشروع بدعم من وزارة الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع عدد من المنظمات الدولية والأكاديمية.

وكشف المدير التنفيذي لمركز الامير سلمان لأبحاث الاعاقة عن مشروع الصحة وضغوط الحياة الذي يهدف بشكل أساسي إلى تحديد المشاكل الصحية النفسية بالسعودية، كما يهدف إلى معرفة كيفية طرق المعالجة المتبعة والعقبات التي تحول دون الحصول على هذه الرعاية، وكذلك قياس حجم الإعاقات الناتجة عن تلك الأمراض وذلك من أجل تطوير استراتيجيات وطنية للعناية والمتابعة.

وفيما يتعلق بكيفية حصر الإعاقة في المملكة، أكد أن المركز يقوم بتطوير قاعدة بيانات للإعاقة في المملكة تساند صناع القرار في بلورة استراتيجيات للتصدي للإعاقة وعلاج تداعياتها، كما أنشأ المركز موقعا الكترونياً للتوعية والتثقيف يحوي معلومات موثقة، وذلك بدعم من البنك الإسلامي للتنمية.

• هيئة الاتصالات": جهل المستخدمين لحقوقهم زاد الجرائم المعلوماتية

المالك لـ {الشرق الأوسط} : من الصعب إعطاء أرقام دقيقة حول عدد القضايا.. ودورنا فني

المصدر: جريدة الشرق الاوسط الجمعة 12 شوال 1435هـ - 8 أغسطس 2014م
http://www.aawsat.com/home/article/155526

الرياض: نايف الرشيد
في الوقت الذي أرجعت فيه هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات أسباب تعريفها لجرائم المعلوماتية بـ«الحاجة الملحة» للتوعية، لم تفصح عن أرقام حول قضايا الابتزاز، أو انتحال الشخصية، مبينة أن دورها فني فقط.
وقال سلطان المالك، المتحدث الرسمي باسم هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، لـ«الشرق الأوسط»: «إن الهيئة أدركت الحاجة الملحة للتوعية بمخاطر هذا النوع من الجرائم، وإساءة استخدام خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات»، لافتا إلى أنها استجابت لتلك المطالب بالعمل على رفع مستوى الوعي بسبل مكافحتها، فضلا عن تبيان حقوق المستخدمين وفق ما كفله النظام لهم، مع التوعية بسبل الوقاية من خطر الوقوع ضحايا لأي نوع من هذه الجرائم.
وبيّن المالك، أن الحملة تهدف إلى إيضاح المسؤوليات والعقوبات المترتبة على مرتكب الجريمة المعلوماتية، وكذلك التعريف بسبل التقاضي، وآليات الشكوى لمن يقعون ضحايا لمثل هذا النوع من الجرائم، والتعريف بالجهات الرسمية التي يجب التواصل معها عند التعرض لإحدى هذه الجرائم.
ونفى أن تكون هناك جرائم دفعت الهيئة لإطلاق حملة للتعريف بالحملة، مشددا على أن الحملة تضمنت إيضاحا لأنواع الجرائم المعلوماتية، وآليات التعامل معها، ومن أبرزها «انتحال الشخصية، والتشهير، والابتزاز، وتسريب الخطابات السرية ونشرها، وتحميل البرامج غير الموثوقة، واختراق المواقع الإلكترونية، والاحتيال عبر الإنترنت».
ولم يفصح المتحدث عن أرقام حول عدد قضايا جرائم المعلوماتية، وذلك لأن دورها فني، وأنها ليست جهة ضبط أو تحقيق، وتابع: «من الصعب إعطاء رقم دقيق حول القضايا، لأن بعض هذه القضايا لا يكون بحاجة لأن يأتي إلى الهيئة، وإنما يُبتّ فيه من خلال جهات الضبط، وهي الشرطة، والتحقيق، وهيئة التحقيق والادعاء العام».
ويهدف إلى الحد من وقوع جرائم المعلوماتية، وذلك بتحديد هذه الجرائم والعقوبات المقررة لكل منها، وتتلخص الأهداف في المساعدة على تحقيق الأمن المعلوماتي، وحفظ الحقوق المترتبة على الاستخدام المشروع للحاسبات الآلية والشبكات المعلوماتية، وحماية المصلحة العامة والأخلاق والآداب العامة، وحماية الاقتصاد الوطني.
وذكر المالك أن هيئة التحقيق والادعاء العام تتولى مسؤولية التحقيق في جرائم المعلوماتية، مؤكدا أن الهيئة لا تتلقى بلاغات عن جرائم الابتزاز، وأن مراكز الشرطة هي التي تتلقى أي بلاغ عن جريمة معلوماتية، وأضاف: «دور هيئة الاتصالات يأتي فقط عند الحاجة لتقديم المساندة الفنية، بعد أن يطلب منها ذلك عن طريق تلك الجهات».
وعن أبرز مواد النظام، أفاد المتحدث بأن النظام يقع في 16 مادة، ويعاقب مرتكب الجريمة بالسجن مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تزيد على 500 ألف ريال عن ارتكاب التنصت على ما هو مرسل عن طريق شبكة المعلومات، أو أحد أجهزة الحاسب الآلي دون مسوغ نظامي صحيح، أو الدخول غير المشروع لتهديد شخص أو ابتزازه لحمله على القيام بفعل أو الامتناع عنه بفعل، أو الدخول غير المشروع إلى موقع إلكتروني أو الدخول إلى موقع إلكتروني لتغيير تصاميم الموقع أو إتلافه، أو المساس بالحياة الخاصة عن طريق إساءة استخدام الهواتف النقالة المزودة بالكاميرا، أو التشهير بالآخرين وإلحاق الضرر بهم.
وزاد في شرحه لأبرز مواد النظام، أن المادة الرابعة من نظام مكافحة جرائم المعلوماتية نصت على سجن كل من يصل دون مسوغ نظامي صحيح إلى بيانات بنكية، أو انتحال شخصيات غير صحيحة للاستيلاء على مال منقول أو على سند، مدة ثلاث سنوات، كما نصت المادة الخامسة على السجن لمدة لا تزيد على أربع سنوات وبغرامة لا تزيد على ثلاثة ملايين ريال لكل من يثبت دخوله غير المشروع لإلغاء بيانات خاصة، أو إيقاف شبكة المعلوماتية عن العمل، أو إعاقة الوصول إلى خدمة، أو تشويشها.
وأضاف: «نصت المادة السادسة على معاقبة من يثبت إنتاجه ما من شأنه المساس بالنظام العام، أو القيم الدينية، أو الآداب العامة، أو حرمة الحياة الخاصة، أو إنشاء مواقع المتاجرة بالجنس البشري، أو إنشاء المواد والبيانات المتعلقة بالشبكات الإباحية، أو الترويج للمخدرات، بالسجن خمس سنوات وغرامة لا تزيد على ثلاثة ملايين ريال».

كما حددت المادة السابعة العقوبة لكل من ينشئ مواقع لمنظمات إرهابية، أو يحصل على بيانات تمس الأمن الداخلي أو الخارجي للدولة، بالسجن لمدة لا تزيد على عشرة أعوام وبغرامة لا تزيد على خمسة ملايين ريال.
وعاقبت المادة الثامنة كل من يرتكب الجريمة من خلال عصابة منظمة وشغل وظيفة عامة وغرر بالقصّر ومن في حكمهم، بالسجن أو الغرامة عن نصف حدها الأعلى، كما أشارت المادة العاشرة إلى معاقبة كل من شرع بأي من الجرائم المنصوص عليها في نظام مكافحة جرائم المعلوماتية، بما لا يتجاوز نصف الحد الأعلى للعقوبة المقررة.
وأجازت المادة الـ 11 للمحكمة المختصة العفو من هذه العقوبات لكل من يبادر من الجناة بإبلاغ السلطة المختصة بالجريمة قبل العلم بها وقبل وقوع الضرر، كما أجازت المادة الـ 13 مصادرة الأجهزة أو البرامج التي قام الجناة من خلالها بالجرائم المنصوص عليها في النظام.
وأكد المتحدث الرسمي باسم هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، أن نظام جرائم المعلوماتية ثابت ومعتمد، ولا يجري تغييره إلا بمرسوم ملكي، موضحا أنه لا توجد لائحة تؤطر النظام، كما أنه يشرح بالكامل حيثيات الجرائم، والعقوبات المترتبة عليها، في حين اختلف المالك مع من يقول إن نظام جرائم المعلوماتية غامض.
ونشرت هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات نشرت ما يقارب 30 إعلانا في 14 صحيفة ومجلة محلية، في حين وزعت 3.4 مليون نسخة في أرجاء البلاد، بمعدل مشاهدة تقريبي بلغ 8.7 مليون مشاهدة.
وأفاد المتحدث الرسمي باسم هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، بأن الحملة تلقت نحو 347.6 مليون انطباع في شق الإعلانات الحكومية، وسجلت 375.5 ألف نقر إيجابي على الإعلانات الرقمية، وبلغ العدد الإجمالي لوصول المنشورات الإلكترونية نحو 43.3 مليون، كما سجل الوسم الذي وضعته الحملة في موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» متابعة من قبل سعوديين بنسبة 91 في المائة.
وأضاف: «الفيديو الذي يظهر الجرائم التي يعاقب عليها نظام الجرائم المعلوماتية، الذي وضعته الهيئة مع انطلاق الحملة ضد الجرائم المعلوماتية، على موقع شبكة الإنترنت، شاهده نحو 663 شخصا من أميركا، في حين شاهده نحو 125 مشاهدا من بريطانيا، وشاهده نحو 101 من مصر، فيما شاهده نحو 181 ألف مشاهد من السعودية».

الدواء.. والاتجار بعلل الناس

المصدر: جريدة الرياض الاحد 14 شوال 1435هـ - 10 أغسطس 2014م
http://www.alriyadh.com/959465

فهد السلمان

لم يعد هنالك من يشك أن تجارة الدواء أصبحتْ واحدة من أهمّ وأكبر التجارات، وأكثرها أرباحا، الأمر لا يحتاج إلى دليل، يكفي فقط النظر إلى تكاثر الصيدليات وانتشارها الكبير، وكأنها تتوالد بانقسام الخلية، حتى صارت أكثر من التموينات ومحلات الخياطة النسائية، أما ما يتصل بربحيتها فالأمر لا يحتاج كذلك إلى تقليب فواتيرها، والفروق الفاحشة بين أسعار التكلفة، وأسعار البيع للمستهلك. فلو لم تكن تربح وبشكل خرافي لما تكاثرتْ بهذه الصورة، ولما تسابق أصحابها لاستئجار أفضل وأفخم وأوسع المواقع لعرض بضاعتهم، فهي تجارة بالمعنى الحقيقي تقوم على العرض والطلب، مثل أي تجارة أخرى.
كتبتُ عن هذا الموضوع، وسأعود وأكرر طالما بقي الحال على ما هو عليه، خاصة بعدما بات من الواضح أن هذه التجارة الأخطبوطية تحظى بحصانة خاصة منذ أن بقيتْ بمنأى عن وزارة التجارة، وهو ما يسّر لها فرض الأسعار التي تروق لأصحابها، على اعتبار أن مرجعيتها ترتبط بجهتين هما وزارة الصحة، وهيئة الغذاء والدواء، ولا أظن أن أحداً سمع يومًا أن وزارة الصحة مثلاً تدخلت في تعديل سعر دواء ما، حيث اختزلت رقابتها على طريقة حفظ وتخزين الأدوية وتاريخ صلاحية استهلاكها فقط، كما أن دور هيئة الدواء والغذاء اقتصر على التأكد من سلامة الأدوية من حيث التركيب

الدوائي، والتصريح الرسمي من الجهات ذات الاختصاص بجواز استخدامه، أما السعر فلم نسمع أنه كان من ضمن اهتمامات الهيئة، وقد أسهمتْ هذه المعطيات فيما أعتقد بتحوّلها إلى تجارة صرف، وليس أي تجارة، وإنما تجارة تستطيع أن تفرغ كل لعاب الجشع من الأفواه الصادئة للمال، مستفيدة من علل الناس وأمراضهم، وضعف مستوى الخدمة الصحية في المستشفيات الحكومية، ليفتشوا عن العلاج في المتاجر الدوائية، التي تحوّل الصيدلانيون فيها إلى أطباء وجبات سريعة، بوسعهم أن يناولوك كمستهلك ما تشاء من الأدوية بمجرد سماع نوع الشكوى على عجل، مما ساهم في رفع معدلات مبيعاتها إلى الحد الذي لم تؤثر فيه حدّة المنافسة، وكثرة العرض، لأن الطلب سيبقى دائما هو الأكثر.

وإزاء هذا الواقع الذي لا يحتاج إلى قرائن ولا إلى أدلة، كما سبق وأن أشرت، حيث يحمل قرائنه معه، كشواهد ناصعة مثل عين الشمس في صيف بلادنا، وبما يؤكد أننا أمام تجارة رائجة، قد لا تنافسها حتى تجارة العقار، أليس من المنطق أن يكون لوزارة التجارة دور ما في ملاحقة أسعار هذه التجارة، للسيطرة على جموحها، وإبقائها في خانة المعقول والمقبول، وفق قاعدة أنها خدمة وتجارة بنفس الوقت، وليس مجرد تجارة، بحيث يتم الاحتفاظ بحق ملاكها في التربح منها، دون أن يكون ذلك على حساب جيب المستهلك الذي لا يملك حولاً ولا قوة، لأن المسألة تتصل بدواء، وليس مجرد خيار تجاري يمكن أن يستبدله بخيار آخر أرخص، وأكثر مناسبة لإمكانياته ؟، ثم لماذا لا يتدخل مجلس الشورى لمناقشة هذه القضية ووضع الحلول لها بما يحفظ حق الطرفين، بلا ضرر ولا ضرار؟ خاصة وأن هنالك أدوية يجلبها البعض من دول مجاورة كجمهورية مصر، بأسعار لا يُمكن أبداً مقارنتها بالأسعار المحلية، رغم أحادية المصنع والمصدر، ما يستدعي فعلاً العمل على فك شيفرة هذه التجارة التي لا تزال تحظى بالازدهار والتوسع، رغم كل هذا الانتشار العريض الذي يسمح عبر فوائض الأرباح المتفاقمة كل يوم بفتح صيدلية.. بين كل صيدلية وصيدلية. ليس هذا فحسب، وإنما يسمح للبعض منها حتى ببيع الشيكولاتة والمكسرات ولعب الأطفال!.

العدالة النافذة

المصدر: جريدة المدينة الاحد 14 شوال 1435هـ - 10 أغسطس 2014م
اضغط هنا

أ.د. سالم بن أحمد سحاب

واضح أن وزارة العدل تتجه بجدية ونشاط نحو إلزام المتأخرين عن سداد حقوق الآخرين إلى دفع ما عليهم، وإلا فثمة إجراءات ستتم في إطار ما يسمى (قضاء التنفيذ). ولذا عقدت الوزارة اتفاقيات تعاون مع بعض البنوك المحلية لخدمة هذه القضية. ووضعت متطلبات وشروطاً لا بد للبنك من استيفائها مقابل استفادته من إيداع الأموال لديه حتى حين.

والمتطلبات ذات شقين: مادي بحت مثل إصدار الشيكات المصرفية والخارجية وتوفير صناديق أمانات خاصة لحفظ المجوهرات والأعيان والأشياء الثمينة. أما الآخر فشق معلوماتي يتضمن الربط بالشبكة العنكبوتية بما يمكن الجهة القضائية التنفيذية من متابعة حركة الحسابات والاستعلام عن الأرصدة وتفاصيل المعلومات.

باختصار هناك محاولات جادة لمحاصرة المتهربين من أداء الحقوق تنتهي إلى خنقهم مادياً وتكبيل تحركهم اقتصادياً. ولذا نسأل الله عز وجل أن يعين كل مسؤول يسعى إلى استرجاع حقوق الناس، ففي ذلك استرداد لهيبة القضاء وبسط سيف العدل وترسيخ للثقة في التعامل بين الناس.

بقيت ملاحظتان! الأولى عن مدى اختصار الخطوات اللازمة قبل الوصول إلى قضاء التنفيذ! هل هناك معيارية محددة يمكن الاحتكام إليها لقياس مدى التطور في تحسن الأداء وفي اختصار الأوقات؟ وهل هناك تناغم بين المحاكم المختلفة، بحيث تتقارب الفترات المستغرقة ولا تتنافر، فتكون متسارعة في بعض المحاكم، ومتباطئة في أخرى؟ وهل التعليمات واضحة جلية من حيث تسلسل تطبيق الإجراءات؟ أم تظل رهينة اجتهادات فردية متفاوتة؟ وهل يتذكر القاضي باستمرار أن الهدف الأسمى هو إعادة الحق إلى نصابه في أسرع وقت ممكن، وأن الإجراءات مجرد وسيلة وليست هدفاً عزيزاً في حد ذاته!

الملاحظة الثانية: يُفهم من هذه الخطوات الإيجابية المستحدثة أنها تأتي ضمن مفهوم (العدالة الناجزة)، والذي هو ضمن إطار مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير القضاء، فهل ذلك يعني أيضاً أن فرص الاجتهادات المتباعدة قد قلصت إلى حد كبير! فلا تطول قضية عند أحد قضاة التنفيذ، في حين تستغرق أخرى عند آخر شهوراً وسنوات دون حل في الأفق.
وإنا لمستبشرون كما أننا منتظرون!!

حلول السكن ليست حالة مستعصية!

المصدر: جريدة الوطن الاحد 14 شوال 1435هـ - 10 أغسطس 2014م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleId=22530

أسامة القحطاني

العديد من الأفكار مطروحة أمام وزارة الإسكان، ولكن في نظري الأهم هو العمل على تنظيم الساحة قبل أي شيء، وذلك بإصدار نظام حديث ومتقن للسكن، وسيكون المفتاح الحقيقي لحل المشكلة

هناك مشكلة يعاني منها كثير من محدودي ومتوسطي الدخل، وهم القطاع العريض في البلد، وهي غلاء تملك السكن أو استئجاره، وكتب الكثير عن هذه المشكلة، ولكن سأكتب بعين قانونية على الموضوع، وأسلط الضوء على نقاط متعددة، وإذا كان القانون هو جوهر العمل الحكومي؛ فقد يكون لهذه النقاط دور كبير في موضوع السكن.

عندما نتحدث عن السكن وإدارة الأملاك العقارية بكل أشكالها، وكذلك باختلاف أشكال السكن من ملك وتأجير طويل الأجل وتأجير متوسط أو قصير الأجل "يومي أو أسبوعي"، فإنه للأسف لا يوجد نظام ينظم كل هذه التعاملات بشتى أشكالها ومشاكلها المتكررة! وقد سبق أن كتبت وكتب غيري مطالبا بضرورة إصدار نظام حديث ينظم هذه التعاملات، ويحفظ حقوق المواطنين من مستثمرين ومستفيدين. وللأسف فإن أغلب مشاكلنا العقارية لا تحل إلا بالطرق التقليدية من تنازل أو رضوخ للقوي، وإذا كانت كبيرة فإنها لا تُحلّ إلا بالمحكمة بعد جلسات طويلة من الترافع! بينما الفكر الإنساني الحديث متقدم جدا في هذه المجالات، وليس علينا سوى البحث عن النماذج في القوانين الحديثة ونستخلص منها ما يناسبنا.

أهمية الحديث عن نظام السكن أنها تضع أمام المستثمر صورة واضحة لطبيعة النشاط الذي أمامه، وكذلك تطمئن المستفيد على حقوقه كيف سيتم التعامل معها، كما ينص عليها النظام "المفقود حاليا"! ولو تم تنظيم هذا القطاع بشكل حديث لربما تضاعفت الاستثمارات، مما سيؤدي حتما إلى كثرة العرض وانخفاض الأسعار، ومن المفترض أن يكون هذا أولى المهمات على جدول وزارة الإسكان ووزارة البلديات.

فعلى سبيل المثال؛ لا يوجد نظام ينظم آلية واضحة تحفظ حقوق أصحاب العقارات بعد إيجارها في حال التوقف عن السداد، وعند انتهاء العقد، وعند إخلاء العقار، أو عند إخلاء العقار مع بعض التلفيات، أو عند تغيير غرض الاستئجار للعقار الذي تم التعاقد من أجله، وهكذا من المشاكل التي تجعل المستثمر يعزف عن هذا النشاط بسبب عدم وجود آلية

نظامية فعالة وسريعة تحفظ حقوقه. كما أن كثيرا من الملاك في المقابل يتجاوزون حقوق المستأجرين أو يضعون شروطا مجحفة، مما يجعل الناس تعزف عن بيوت الإيجار أكثر، كل هذه القضايا تعالجها القوانين الحديثة بشكل فعال جدا.
مثال آخر يبيّن أهمية النظام وتأثيره على المستهلك؛ حيث نرى كثرة شقق التمليك، وقد عزف الناس عنها مؤخرا بسبب عدم وجود آلية نظامية تحفظ حقوقهم بعد الشراء، حيث يقعون غالبا في الصدام مع بقية الملاك فيما يتعلق بالصيانة والماء والمواقف وغيرها، ولا يوجد إلا ما يسمى بالجمعية، إلا أنها فكرة قديمة وغير فعالة نهائيا، وهناك حلول نظامية لا تُحصى ومتوفرة في نماذج القوانين الحديثة، أسهلها الإلزام لكل ملاك عقار بالتعاقد مع شركات إدارة الأملاك، وهذا وإن كانت فيه تكلفة رمزية على الملاك إلا أنها توفر عليهم الكثير من الجهد والقلق وربما المشاكل مع الجيران، ولو تم حل هذه المشاكل ونُظمت بشكل جيد؛ فإن من المؤكد أن الناس سيُقبلون على هذه الحلول الأقل تكلفة والأسهل في المعيشة، وهي أحد حلول السكن.
كثيرا ما تستهدف قوانين السكن تنظيم قضايا السكن وإدارتها بشكل حديث، بالإضافة إلى استهدافها لإيجاد الأرضية القانونية التي توفر مساكن آمنة وقابلة للسكن لجميع مستويات المجتمع. وعلى سبيل المثال؛ فإن قانون السكن والترميم البريطاني (Housing and Regeneration Act 2008) وضع آلية دقيقة في كيفية إدارة ما يسميه البيوت ذات السعر المنخفض (Low Cost accommodation) والتأكد من سلامتها وإدارتها بشكل جيد وفعال، يمكن للطبقة محدودة الدخل الاستفادة من هذه النوعية من السكن دون أن تكون عليهم أعباء مالية مجهدة، وفي نفس الوقت يضمن لهم الحد الأدنى من سلامة السكن وملاءمته، وهذا القانون بالمناسبة يقع في 269 صفحة، ويتحدث بشكل تفصيلي عن تشريعات وأحكام السكن وما يتعلق بها، حتى أحكام التخلص من بقايا البناء ومخلفاته فقد نظمها بشكل جيد، بينما لا يوجد لدينا نظام سكن أصلا وللأسف، وفي النهاية إما أن تُهدر الحقوق أو تزعج المحاكم في قضايا لا حاجة لذهابها إلى المحاكم فيما لو نُظمت.
في أميركا؛ توجد أفكار كثيرة، ومنها طرح مشاريع أو (تنظيمات) للقطاع الخاص لبناء مساكن لمحدودي الدخل، وهذا موجود في العديد من الدول، مثل مشروع الاقتطاع من الضرائب من خلال المساكن التي تكون لمحدودي الدخل (The Low Income Housing Tax Credit (LIHTC، أو Housing Tax Credits، وهذه الفكرة جُعلت حافزا لتوفير مساكن معقولة الأسعار في أميركا، بشكل تكون في متناول اليد بالنسبة لمحدودي الدخل.
هناك أفكار كثيرة ولا أدري لماذا لا تراجعها وزارة الإسكان، بالرغم من تأكدي من حرص الوزارة الشديد على إيجاد آليات سريعة. وهناك أفكار يتداولها حتى عامة الناس، مثل السماح بالبناء لعمائر الشقق إلى ثلاثة أدوار أو أكثر داخل بعض الأحياء، مع اشتراطات توفير المواقف والمساحة الملائمة، كما هو المعمول به في بعض أحياء جدة، بالرغم من الملاحظات عليها، وهذه آلية سهلة وتوفر الكثير على البلد والمواطنين، ولكن الأهم كما ذكرت أعلاه؛ هو ضرورة تنظيم ذلك بشكل حديث وفعال.
لا شك لدي أن العديد من الأفكار مطروحة أمام وزارة الإسكان، ولكن في نظري الأهم هو العمل على تنظيم الساحة قبل أي شيء، وذلك بإصدار نظام حديث ومتقن للسكن، وسيكون المفتاح الحقيقي لحل المشكلة والأرضية القانونية لكل المشاريع القادمة بإذن الله.

كاريكاتير

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 14 شوال 1435هـ - 10 أغسطس 2014م
http://www.aleqt.com/2014/08/10/article_875057.html

خطأ!

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 14 شوال 1435هـ - 10 أغسطس 2014م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140810/Cartoon201408105950.htm